

تكتل البريكس
بين
الهيمنة والتوازن
في العلاقات الاقتصادية الدولية
تأليف

أ.د/ عطية عبد الحليم صقر

**أستاذ المالية العامة (سابقًا) في جامعات
الأزهر/ بالقاهرة - أم القرى/ بمكة المكرمة
والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة**

www.profattiasakr.net

m_attia_sakr@yahoo.com

الموقع الإلكتروني

البريد الإلكتروني

المبحث الأول

بريكس (الاسم والنشأة والتطور وعضوية مصر)

في عام ٢٠٠٨ عقد زعماء روسيا والصين والهند والبرازيل اجتماعات في جزيرة هو كايدو اليابانية^(١) للبحث عن حلول لمشكلة الغذاء في بلدانهم وفي العالم، وبحث مجالات التعاون الاقتصادي والمالي فيما بينهم، وفي شهر يونيو ٢٠٠٩ عقد مؤتمر قمة بين رؤساء الدول الأربعة في مدينة بكاترين بروج بروسيا، أعلن في بيانه الختامي عن تأسيس تكتل اقتصادي عالمي تحت مسمى (بريك) الذي يرمز إلى الحرف الأول من بلدان: البرازيل، روسيا، الهند، والصين، وفي عام ٢٠١٠ انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى التكتل، وتم تعديل اسمه إلى (بريكس).

تكتل (تجمع) بريكس (التطور) :

منذ إنشاء تجمع بريكس وحتى شهر أغسطس ٢٠٢٣، كان قادة دول التجمع حريصين على عقد لقاء قمة عادية سنوية، حيث عقدوا حتى هذا التاريخ خمسة عشر لقاء قمة عادية كان آخرها في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، وخلال هذه المدة يمكن الوقوف على التطورات التالية:

١ - في عام ٢٠١٠ أنشأت دول التجمع بنك التنمية الجديد، الذي اتخذ من مدينة شنغهاي الصينية مقراً له، وقد تأسس برأس مال قدره ٥٠ (خمسين مليار دولار) دفع منه ٢٠٪ أي ما يعادل عشرة مليارات دولار من دول المجموعة، ويهدف هذا البنك إلى دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والدول النامية، وكانت أول رئيسية له السيدة ديلما روسيف رئيسة البرازيل السابقة كما أنشأت دول المجموعة صندوقاً احتياطياً للطوارئ بهدف حماية العملات الوطنية لدول المجموعة في مواجهة التقلبات المالية العالمية وضغوطها.

(١) وذلك على هامش قمة مجموعة الثماني G8.

والهدف الرئيسي من إنشاء كل من البنك والصندوق وهو إقراض الدول الأعضاء لأغراض إقامة مشاريع البنية التحتية، والتنمية المستدامة بشروط ميسرة وتوفير المؤسسات المالية العالمية البديلة عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي اللذان تسيطر عليهما القوي الرأسمالية العالمية ويتعسفان في فرض إجراءات واشترطات وإصلاحات هيكلية تثير غضب شعوب الدولة النامية على قياداتها .

ومنذ قمة دول المجموعة التي انعقدت في الصين في عام ٢٠٢٢ بدأ التفكير جديدًا في إصدار عملة مشتركة للمعاملات التجارية بين دول المجموعة، وقد تأكد هذا التوجه في قمة جنوب أفريقيا في أغسطس ٢٠٢٣، ولم تتوقف دول المجموعة في توجهاتها في هذا الشأن عند مجرد التفكير في إصدار عملة البريكس، وإنما شرعت بالفعل في الخروج من عباءة الدولار الأمريكي كعملة عالمية لتسوية المعاملات التجارية فيما بينها، وذلك باستخدام عملاتها المحلية في تسوية معاملاتها التجارية البينية وذلك عن طريق اتفاقيات ثنائية بينها وبين بعضها البعض، وبينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء الراغبة في إحلال عملاتها محل الدولار، ولعل من أبرز هذه الاتفاقيات الثانية، الاتفاق بين الصين والبرازيل، وبين الصين وروسيا حيث أصبح اليوان الصيني والريال البرازيلي والروبل الروسي يحل محل الدولار الأمريكي في تسوية المعاملات التجارية الدولية فيما بين الدول الثلاث، كما أعلنت الهند استخدام الروبية الهندية كعملة بديلة للدولار الأمريكية في تعاملاتها التجارية مع نحو عشرين دولة أجنبية منها دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد وافق البنك المركزي الروسي على إدراج الجنيه المصري ضمن قائمة أسعار صرف العملات وذلك تمهيدًا للتبادل التجاري بين الدولتين بالعملات المحلية.

ماذا يعني تفكيك ارتباط الدول بالدولار الأمريكي :

إنه يعنى ببساطة إضعاف هيمنة الدولار الأمريكي على أسواق التجارة الدولية وعلى الاقتصاد العالمي، إنه يعنى أن تفقد الولايات المتحدة الأمريكية أحد عناصر هيمنتها على العالم، إنه يعنى أن تفقد الولايات المتحدة السلاح الأقوى في العقوبات الاقتصادية التي تفرضها على الدول الراضة لسياساتها، إنه يعنى فقد الدولار مركزه

كعملة احتياطية عالمي الذي اكتسبه بعد الحرب العالمية الثانية وعقد اتفاقية بريتون وودز وحلوله محل الجنيه الإسترليني، إنه يعني خلق عملة احتياط عالمية منافسة للدولار تعيد التوازن إلى السوق النقدية الدولية، إنه يعني إيقاف عجلة آلة طبع الدولار الوهمي الذي لا يستند إلى غطاء إصدار، إنه يعني تخلي البنوك المركزية العالمية عن الدولار كاحتياطي لديها، أنه يعني البداية لواقع نقدي عالمي جديد.

ألا وإن الخطر الحقيقي على الدولار الذي يهتز به عرشه يتمثل في بيع دول الخليج العربي للنفط في الأسواق العالمية بعملات أخرى غير الدولار، حيث من المرجح أن يترتب على ذلك أن تفقد الدول التي كان لها مصلحة في الاحتفاظ بالدولار، مصلحتها الحقيقية في الاحتفاظ به، وأن يفقد المدخرون للدولار كسلعة للمضاربة والاستثمار حافزهم على المضاربة فيه، ويعود الدولار إلى أصله كعملة ادخار، ويتم كسر الحلقة الجهنمية له ولتأثيره على حياة البسطاء في الدول النامية التي تعاني من نقص مواردها منه والتي يربط التجار فيها أسعار السلع بسعر الدولار في السوق الموازي.

بريكس بلس :

إذا كان اجتماع أول قمة لرؤساء روسيا والصين والهند في روسيا عام ٢٠٠٩ قد أسفر عن تأسيس كتل عالمي تحت مسمى (بريك) الذي يرمز إلى الحروف الأولى لأسم كل دولة من البرازيل وروسيا والهند والصين، وإذا كان انضمام دولة جنوب أفريقيا عام ٢٠١٠ إلى مجموعة البريك قد أسفر عن تعديل مسمى المجموعة إلى بريكس.

فإن هذا التكتل الاقتصادي العالمي الذي اختتم فعاليات قمته الخامسة عشر في ٢٤/٨/٢٠٢٣ في جوهانسبرج عاصمة جنوب أفريقيا، والذي أسفر عن موافقة قادة التكتل على ضم ست دول جديدة إليه هي مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران وأثيوبيا والأرجنتين وذلك بداية من الأول من يناير ٢٠٢٤، وذلك من أصل ٢٢ دولة تقدمت بطلبات للانضمام للمجموعة، حيث جاء انضمام الدول الست وفقاً لمعايير القوة الاقتصادية والمالية وحجم الناتج القومي كما هو الحال في السعودية

والإمارات، معيار الثقل السياسي والاستراتيجية المرتبط بالفرص الواعدة للتنمية كما هو الحال في مصر وإيران وأثيوبيا والأرجنتين.

وقد أسفر انضمام الدول الست إلى تجمع البريكس عن تعديل مسماه إلى (بريكس بلس) وذلك على غرار تعديل مسمى دول الأوبك بعد انضمام دول جديدة (أوبك بلس).

مصر وتجمع البريكس:

في عام ٢٠١٤ أنشأت دول التجمع بنك التنمية الجديد المعروف اختصارًا باسم (NDB) والذي أعلن في ديسمبر ٢٠٢١ ترحيه بانضمام مصر إلى عضويته باعتبارها واحدة من أسرع دول العالم نموًا، وفي مارس ٢٠٢٢ أصبحت مصر عضوًا رسميًا في بنك التنمية الجديد (NDB) الذراع المالية لتجمع بريكس، ونشرت الجريدة الرسمية المصرية في نهاية شهر مارس تصديق الرئيس عبد الفتاح السيسي على اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد، ووثيقة انضمام مصر إليه، وذلك بعد حصولها على الحصة المقدرة لها من أسهم البنك، وهو البنك الذي يهدف بصفة عامة إلى ما يأتي:

- ١- خفض تكلفة التمويل المتاح للدول الأعضاء الذي باتت تكلفه بعض أنواعه تتراوح بين أربعة وثمانية أضعاف تكلفة التمويل الموجه للدول المتقدمة.
- ٢- العمل وفق فلسفة مالية واقتصادية مغايرة لسياسة المشروطية السياسية، والاقتصادية التي ينتهجها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- ٣- تعدد النماذج التمويلية التي يتيحها البنك أمام الدول الراغبة في الحصول على التمويل وعدم اقتصرها على نموذج واحد قابل للتعميم على كافة الدول.
- ٤- عدم الاقتصار على وصفة واحدة أو صفات قليلة موحدة لمعالجة المشكلات الاقتصادية في كافة الدول رغم اختلافها في بنائها الاقتصادي والإنتاجي، وفي المتغيرات الاقتصادية المحيطة بها، وفي المشكلات التي تواجهها.

٥- القناة التامة بأن حلول المشكلات التنموية في كل دولة يجب أن تنبع من داخلها وبما يتلاءم مع نموذج التنمية الذي تطبقه، وليس من خلال نماذج التنمية التي حققت بعض النجاح في الدول الأخرى.

٦- التركيز على تمويل الاستثمار في البنية التحتية والاقتصاد الحقيقي.

٧- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، أو فرض سياسات نقدية أو مالية تثير غضب، أو تجحف بحقوق الفقراء أو تضر بالمراكز المالية للطبقة العريضة من المواطنين.

وفي منتصف شهر يونية ٢٠٢٤ استضافت مصر الملتقى الأول لبنك التنمية الجديد الذي كان يهدف إلى الوقوف على رؤى المشاركين فيه لتحديات وفرص التمويل التنموي والتعرف على أهداف وأنشطة البنك، وآليات تقديمه للتمويل الميسر، وبحث سبل التعاون المستقبلي بين أعضائه القدامى والجدد.

وفي الجلسة الافتتاحية للمتقي أكدت السيدة ديلما روسيف رئيسة البنك على أن الدول النامية لديها حاليًا فرصًا أكبر للتعاون مع البنك، وتعزيز الشراكات ذات المنفعة المتبادلة وبعد.

فإن عضوية مصر في بنك التنمية الجديد إنما هي تفعيل لجانب من إدارتها التفاعلية التشاركية في المؤسسات المالية الدولية المعنية بصناعة القرارات الاقتصادية الدولية سواء منها هذه المؤسسات الجديدة أو المؤسسات التي انبثقت عن اتفاقية بریتون وودز حيث ترى هذا واضحًا في تطبيق مصر لبرامج الإصلاح المالي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي، وفي الجملة فإن عضوية مصر في بنك التنمية تحقق لمصر النتائج الإيجابية التالية:

١- تخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة في توفير الأرصدة الدولارية اللازمة لتغطية فاتورة الاستيراد، وذلك كنتيجة حتمية لتوجه دول مجموعة البريكس نحو استخدام عملاتها الوطنية في تسوية التبادل التجاري فيما بينهم، وإحلالها محل الدولار.

- ٢- التخفيف من مخاطر التهديد الأمريكي المستمر للدول الراضة للسياسات التمييزية الأمريكية ذات المعايير السياسية والاقتصادية المزدوجة بفرض عقوبات اقتصادية دولية عليها واستخدام التجارة الدولية والحصار الاقتصادي سلاحاً فاعلاً في هذه العقوبات وتطبيقاً لذلك نجد أن أحداً من دول بريكس الأربعة (الهند- البرازيل - جنوب أفريقيا - الصين) قد شارك ما يعرف بالتحالف الدولي الأمريكي الأوروبي في فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا أو حصارها اقتصادياً بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية.
- ٣- الخروج من تحت عباءة منظمات التصنيف الاقتصادي الأمريكي لاقتصاد الدول هذا التصنيف الذي لا يمكن تبرئته من الأغراض السياسية، والذي يعني تخفيضه لاقتصاد دولة ما، هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة منها.
- ٤- توسيع الأسواق الدولية أمام الصادرات المصرية، بإتاحة مجالات أكبر للتجارة مع دول المجموعة، وإتاحة فرص أكبر لنقل التكنولوجيا وتوطينها في مصر وتجويد المنتجات المصرية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.
- ٥- تقديم آليات تمويل جديدة أكثر مرونة واستدامة وأقل أعباء وأكثر احتراماً لسيادة الدولة ولحقها في اتباع سياسات نقدية ومالية واقتصادية واجتماعية تحمي مصالح الطبقات الكادحة.
- ٦- الإسهام في الحد من معدلات الفقر والبطالة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من الدول الأعضاء.
- ٧- الإفادة من اتفاقية التجارة التفضيلية الموقعة بين الدول الخمس الأعضاء المؤسسين للبريكس (PTA) عام ٢٠١٥ والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠١٩ والتي تلغي التعريفات الجمركية على غالبية البضائع المتداولة بين دول المجموعة وتتضمن أحكاماً ميسرة في دخول المنتجات، فيما يخص التخلص الجمركي وقواعد المنشأ.
- ٨- الإفادة من اتفاقية الاستثمار التفضيلي الموقعة بين دول المجموعة (PIA) عام ٢٠١٧ والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٢٠ والتي توفر المعاملة الوطنية

للمستثمرين من دول المجموعة، والمعاملة العادلة والمنصفة والحق في التعويض عن مصادرة الملكية للمستثمرين من دول المجموعة.

٩- إتاحة الفرصة أمام مصر للمشاركة في مجلس أعمال إدارة الاستثمارات، وفي وكالة التصنيف الائتماني، وفي صندوق الاحتياطي الخاص بالطوارئ، وفي مركز البريكس لنقل التكنولوجيا، وفي مجلس ابتكارات البريكس وفي مركز بريكس للبحث والتطوير وفي كافة المراكز والأجهزة المنبثقة عن التكتل.

موقع تجمع البريكس من التكتلات الاقتصادية الدولية:

بحسب التحليل الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري والمنشور بالعدد ٤٩٩٣٥ من جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٢٣ والذي أشار فيه إلى أن:

١- بريكس: تكتل اقتصادي غير تقليدي، حيث لا يتجاوز دوله في نطاق جغرافي واحد بل تنتشر في أربع قارات هي: آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا، وبالتالي فإنها لا تشترك في تراث ثقافي أو تاريخي واحد ولا في هيكل إنتاجي متطابق، وإنما تشترك معظمها في أنها دولاً نامية وناشئة تسعى لتسحين أوضاعها الاقتصادية، وهو الهدف الرئيسي الذي دفعها لتأسيس هذا التكتل والانضمام إليه.

٢- أنه على الرغم من حداثة نشأة تكتل بريكس، وقلة عدد أعضائه مقارنة بغيره من التكتلات كالاتحاد الأوروبي والآسيان، فإنه قد أصبح أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، نظرًا للثقل الاقتصادي لدوله، في ظل ما تتمتع به من إمكانيات بشرية وصناعية وزراعية بما جعل قراراته محل اهتمام وتأثير عالميين.

٣- أن الثقل الاقتصادي للتكتل يرجع إلى جملة من المقومات من أهمها:
أ- وصول الناتج المحلي الإجمالي لدوله نحو ٢٦ ترليون دولار عام ٢٠٢٢ أي بما نسبته ٦٥، ٢٥ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي.

ب- أن الدول المكونة للتكتل تشهد معدلات نمو اقتصادي متسارعة بما يجعلها في فترة وجيزة من أكبر الاقتصادات العالمية.

- ج- أن دولة الصين وحدها تعد ثاني أكبر الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة كما أن حصتها التقديرية في التجارة العالمية تبلغ نحو ١٥٪ من إجمالي حجم الصادرات العالمية، أما حصة وارداتها من دول العالم فتبلغ نحو ١١٪ من حجم التجارة العالمية كما أن حصة روسيا من صادرات الطاقة الأحفورية فتصل بها إلى ترتيب الدولة الخامسة عشرة عالمياً المصدرة للبترول والغاز الطبيعي، وتحتل الهند المرتبة الحادية والعشرين على مستوى التصدير عالمياً والمرتبة السابعة عشر من حيث الاستيراد، وتعد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة وإيران من أكبر الدول المصدرة للبترول والغاز الطبيعي.
- د- أن المساحة الجغرافية لدول تكتل البريكس تشكل نحو ستة وعشرين في المائة من خريطة العالم، ويصل تعداد سكانها إلى نحو نصف عدد سكان العالم بإجمالي نحو ٣,٥ مليار نسمة، وذلك بما يجعلها سوقاً عالمية هائلة من حيث قوة العمل والاستهلاك والإنتاج.
- هـ- أن إنتاج دول البريكس يتميز بالتنوع في الهيكل السلعي للمنتجات والصادرات بما يمنح التكتل فرصاً أكبر وأفضل للتجارة الدولية فيما بين دوله، ومع دول العالم الأخرى، وعلى سبيل المثال:
- تعتبر روسيا والسعودية والإمارات وإيران من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للبترول والغاز.
 - وتتصدر روسيا دول العامل في تصدير القمح والأسمدة والنيكل ومصنوعاته.
 - وتحتل جنوب أفريقيا المركز الخامس عالمياً في تصدير خامات المعادن والأحجار الكريمة.
 - وتتميز البرازيل بمنتجاتها الزراعية من اللحوم والسكر والبن والشاي والحبوب.
 - وتمتلك الهند صناعات متميزة في البرمجيات والمنسوجات.
 - وتعتبر مصر مركزاً لوجستياً متميزاً في إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة والغاز الطبيعي المسال.

وتأسيساً على ما تقدم: فإن تكتل البريكس بلس بعد توسعته قد يصبح في فترة وجيزة لاعباً رئيسياً في المعادلة الاقتصادية الدولية، وفي وضع أسس جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب، تتغير فيه موازين القوي الاقتصادية الدولية، وتهتز معه عروش الهيمنة الأمريكية الأوروبية، وتنال الكثير من الدول النامية حريتها واستقلالها من الاستعمار الاقتصادي الأوروبي أمريكي، وتنال معه الكثير من العملات الوطنية للدول النامية حريتها من التبعية للدولار والخضوع المطلق لهيمنته ومن ضغوط تكوين احتياطاتها النقدية بالدولار، ومن ضغوط تصنيف وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية لائتمانها، والتي ظلت لعقود طويلة حكراً على الولايات المتحدة، في إطار ممارسات إقصاء واضحة ومتعمدة لأكثر من نصف سكان العالم.

إن المشهد الحاضر لتكتل البريكس يُبني بأنه سوف يمنح لأعضائه حضوراً لائقاً في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي الذي استمرت دول حلف الناتو لأكثر من سبعة عقود زمنية مهيمنة عليه، والتي نهبت بمقتضاه مقدرات الكثير من الدول النامية، والتي غابت بموجبه الإرادة السياسية والحرية الاقتصادية لدول العالم الثالث.

إن وقائع التاريخ الحديث والمعاصر تثبت فشل عالم القطب الواحد في معالجة الكثير من القضايا الدولية، وعلى رأسها قضايا تغير المناخ والتنمية الاقتصادية وتفشي الأوبئة، وهو الأمر الذي بات يدفع بقوة نحو ضرورة تعدد الأقطاب، وخلق نظام عالمي جديد أكثر عدلاً وإنصافاً لدول العالم الثالث، يقوم على الاحترام المتبادل للمصالح الاقتصادية للجميع.

آليات البريكس بلس في تحقيق الأهداف:

يتميز تكتل البريكس بلس بأنه تكتل ذو طابع سياسي واقتصادي لا يسعى إلى الصراع مع غيره من التكتلات العالمية وإنما يهدف إلى إقامة علاقات متوازنة تحقق مصالح الجميع وذلك من خلال عدد من الآليات منها:

- توطيد العلاقات بين أعضائه، وتنمية علاقتها بالدول الأخرى.

- السعي نحو إصلاح المؤسسات المالية العالمية وعلى الأخص منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات الإغاثة العالمية التابعة للأمم المتحدة وذلك عن طريق الحد من تسييس عملياتها المالية والتمويلية وازدواجية المعايير.
- السعي نحو بلورة موقف مشترك بين دول التكتل تجاه القضايا الدولية أكثر مراعاة لمصالح دول العالم الثالث.
- حماية العملات الوطنية للدول الأعضاء في مواجهة المتغيرات والتقلبات المالية والاقتصادية العالمية وضغوطها.
- خلق فرص أكبر لنقل وتوطين وتوليد التكنولوجيا بين الدول الأعضاء وتدريب الكوادر الفنية البشرية على استخدام مخرجاتها وتأهيلهم لتطويرها.

المبحث الثاني

بريكس بلس (الطبيعة القانونية)

الطبيعة الاقتصادية لتكتل البريكس بلس :

منذ نحو عقد من الزمان تقريباً، يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات جيو سياسية واقتصادية متسارعة، واللافت للنظر في هذه التغيرات هو وجود رغبات ومساع فعلية تبذلها قوى عالمية صاعدة لأخذ مكان أفضل على خريطة الاقتصاد العالمي، واحتلال موقع متقدم في ساحة القرار السياسي العالمي، وذلك تمهيداً لانتزاع ما تراه من حقوقها المسلوبة، من خلال بناء تحالفات وتكتلات جديدة، وبالتوازي والتزامن مع هذا الحراك العالمي، تسعى دول نامية إلى كسر دائرة فقرها وتخلفها، وبناء حياة أفضل لشعوبها، والحقاق بذيل قطار التقدم التقني فائق السرعة.

وتتمثل طائفة القوى العالمية الصاعدة من دول تكتل البريكس بلس في كل من الصين وروسيا والهند وربما البرازيل، أما طائفة المجموعة الثانية فتتمثل في مصر والسعودية والأمارات العربية وإيران وأثيوبيا والأرجنتين وهي الطائفة المشمولة بقرارات التوسع الصادرة عن قمة جوهانسبرج لعام ٢٠٢٣.

وفي اجتماع وزراء خارجية دول التكتل في روسيا في شهر يونيه ٢٠٢٤ حرص الوزير سامح شكري وزير الخارجية المصري الذي مثل مصر لأول مرة باعتبارها دولة عضو في التكتل حرص على تأكيد ما يأتي:

١ - أهمية اضطلاع تكتل البريكس بلس بدور فاعل في دعم عدالة ومرونة البنية الاقتصادية الدولية، وتحقيق حوكمة اقتصادية عالمية أكثر شمولاً وتمثيلاً للدول النامية.

٢ - دعم التمويل الميسر للتنمية في الدول النامية وتشجيع التنمية القائمة على التكنولوجيا.

٣ - بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يقوم على الاحترام المتبادل بين الدول وعلى حماية مصالح الجميع.

وتتشور لدينا ونحن بصدد بيان الطبيعة الاقتصادية لتكتل البريكس التساؤلات

التالية:

- أ- هل قام هذا التكتل كنتيجة حتمية لضغوط الحرب الروسية الأوكرانية، أو للمنافسة التجارية الشرسة بين الصين والولايات المتحدة؟
- ب- هل يمكن اعتبار هذا التكتل تكتلاً جيو سياسياً في مواجهة الغرب الأورو أمريكي؟
- ج- هل يمكن اعتبار تكتل البريكس بلس نادياً اقتصادياً لتنمية التجارة البينية بين أعضائه وتحقيق طموحاتهم التنموية؟
- د- هل يستطيع هذا التكتل بناء نظام اقتصاد عالمي جديد متعدد الأقطاب ينهى عصر تنظيمات اتفاقية بريتون وودز ومؤسساته المالية العالمية، أو ينهى عصر سيادة وهيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية والاحتياطات النقدية العالمية واستخدامه كسلاح في العقوبات الاقتصادية؟
- هـ- هل يقف تكتل البريكس بلس في مواجهة الكيانات الاقتصادية الأخرى وبخاصة مجموعة السبع، ومجموعة العشرين والتي تحولت إلى أدوات سياسية لتحقيق المصالح الأورو أمريكية على حساب باقي دول العالم، بما فيها الأعضاء الآخرين غير الأوروبيين ويكون جوهر هذا الوقوف هو تغير الأوزان الاقتصادية النسبية بين الاقتصادات المتفاوتة لدول العالم ومكافحة الكيانات الوارثة للاستعمار القديم.
- و- هل يتمكن تكتل البريكس من القيادة الرشيدة لاقتصاد عالمي جديد يتلافى خطايا النظام الاقتصادي الأحادي القطبية الذي تم وضعه بعد الحرب العالمية الثانية والذي لم يعد معبراً عن عالم اليوم الذي تغيرت فيه موازين القوى الاقتصادية؟
- ز- هل يكون لانضمام مصر إلى تكتل البريكس بلس انعكاسات سلبية على شكل وجوهر وطبيعة العلاقات المصرية مع القوي الغربية، وعلى شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

رؤية الدراسة الماثلة لطبيعة البريكس بلس :

إن تكتل البريكس بلس في تعاطيه وتعامله مع متغيرات المشهد الاقتصادي الدولي لا يمثل تهديداً وجودياً لغيره من التكتلات القائمة، وإنما هو تدشين لفكرة خلق تكتل اقتصادي أكثر توازناً وتحقيقاً للعدالة التي تحتمها المصالح المشتركة، وإن قبول الأعضاء الجدد فيه غير مشروط باستغناء الدولة طالبة العضوية عن شراكها الاستراتيجية مع الكيانات والتكتلات الأخرى، وذلك لأنه غير موجّه ضد القوى والتكتلات الأخرى وإنما هو مشروع لنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر انفتاحاً على كل تجارب التعاون الاقتصادي الدولي، وأكثر حرصاً على الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها كل تكتل أو كيان اقتصادي آخر، وأكثر تجنباً للدخول في حرب اقتصادية باردة مع غيره من الكيانات الاقتصادية.

إنه مجرد استجابة لرغبات الدول التي وجدت تجارتها العالمية وعملياتها المحلية واكتفائها الذاتي تعصف بها الانقسامات العالمية، والعقوبات والحصارات الاقتصادية وهي لا سبيل أمامها سوى فتح فرص وأبواب استثمارية جديدة لنفسها، رغبات دول أنهكتها المقاطعة الاقتصادية، رغبات دول أثقل الحصار الاقتصادي كاهل مواطنيها، رغبات دول هربت الاستثمارات الأجنبية من أسواقها بعد رفع الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار غير عابئ بما يحلق بالغير من أضرار، رغبات دول ألحق التضخم المستورد الجامح ضرراً بالغاً بأقوات شعوبها، رغبات دول لا يسمع صوت استغاثتها وهي تواجه منفردة أزماتها الاقتصادية المتلاحقة، إن البريكس بلس خطوة لإسماع العالم صوتاً جماعياً لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وتنوعاً وتوازناً، متعدد الأقطاب يقود البلدان النامية والاقتصادات الناشئة إلى نيل حصة من التمثيل والمشاركة في نظام عالمي يحقق مصالح الجميع ويعلى من التجارة البينية بين أعضائه وينهي عصر احتكار الدولار في تعاملات هذه الدول .

مخاطر وتداعيات عضوية مصر في بريكس بلس :

ينظر البعض إلى تكتل بريكس بلس على أنه تكتلاً جيو سياسياً في مواجهة الغرب الأمريكي وأنه صار تهديداً صريحاً للدولار الأمريكي وكسر هيمنته على التجارة العالمية وعلى الاحتياطات النقدية العالمية ، ويذهب البعض إلى ما هو أبعد من ذلك وترجيح احتمالات اندلاع حرب اقتصادية باردة بين البريكس بلس وبين مجموعتي السبع والعشرين، وأن واشنطن التي تحمل في إحدى يديها جزرة لأغراء بعض الدول ببعض المكتسبات الوقتية، وفي اليد الأخرى عصا غليظة تسمى المقاطعة الدولية والعقوبات الاقتصادية لمعاقبة الخارجين على طاعتها، لن تقف مكتوفة اليدين لإفساح المجال لتكتل البريكس بلس بالنمو والازدهار وتحقيق أهدافه، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي مخاطر وتداعيات عضوية مصر في بريكس بلس وكيف يمكن تلافيها؟ والجواب هو:

وجود احتمالات من الصعب التنبؤ بنطاقها ومجالاتها أن تؤثر هذه العضوية على الشراكات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة ومع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن التجارب السابقة في العقيدة السياسية الأمريكية تشير إلى مقولة من ليس معنا فهو ضدنا، وقد ظهرت هذه العقيدة واضحة في الغزو الأمريكي للعراق، وفي الانقلاب المفاجئ في العلاقة بين أمريكا وإيران كل من الشاه محمد رضا بهلوي، والإمام الخميني، وتفادياً لتحقيق هذه الاحتمالات تقترح الدراسة الماثلة ما يأتي:

١ - محافظة مصر على الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ومع دول الاتحاد الأوروبي.

٢ - وضوح وثبات العقيدة السياسية المصرية في الرغبة في الانفتاح على كل القوى والتكتلات الاقتصادية العالمية، والاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها كل تكتل.

- ٣- السعي الدائم نحو خلق وإيجاد مصالح حيوية مشتركة مع جميع التكتلات رغم كل طرف على التمسك بها وعدم التفريط فيها، وتوسع من خيارات الشراكة مع الجميع.
- ٤- إقامة وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع جميع التكتلات تحقيق منافع متبادلة.
- ٥- تجنب الصراعات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية التي قد تنشب بين بعض دول التكتلات وعدم الدخول في تحالفات معادية لبعضها البعض تتحول بموجبها التكتلات الاقتصادية إلى تحالفات جيو سياسية مناهضة لبعضها، أو متوجهة إلى حرب باردة جديدة.
- ٦- الوقوف على الحياد الإيجابي في صراعات القوى الكبرى وتوجيه الانضمام لعضوية بريكس بلس نحو خدمة سياسات الاستثمار والتنمية وتحاشي الخضوع لهيمنة جميع التكتلات.
- ٧- السعي نحو إقامة علاقات اقتصادية متكافئة مع جميع التكتلات في توقيت واحد تقوم على الندية والاحترام المتبادل، ولا تلقى البيض كله في سلة تكتل واحد.
- ٨- أن ازدواجية العضوية في التكتلات الاقتصادية العالمية من الأمور الجائزة غير الممنوعة بدليل أن سبعة من أعضاء البريكس بلس هم أعضاء في مجموعة العشرين وهم: الصين وروسيا والهند وجنوب أفريقيا والسعودية والبرازيل والأرجنتين، فالتعامل المصري مع الجميع جائز وغير ممنوع.

المبحث الثالث

بريكس بلس والطريق إلى اقتصاد عالمي جديد

دوافع البحث عن اقتصاد دولي متعدد الأقطاب :

منذ نحو عقد من الزمان تسعى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى محاصر كل من الصين وروسيا سياسياً واقتصادياً، وقد تزايدت وتيرة هذا السعي بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية والدعم الأوروبي أمريكي اللامحدود لأوكرانيا واتهام الصين بدعم روسيا في هذه الحرب، وقد تجلت بعض ردود الفعل التي اتخذتها كل من الصين وروسيا في مواجهة هذا السعي في الدعوة العلنية والصريحة إلى تغيير بيئة النظام الاقتصادي الدولي الحالي، والانتقال إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وإزاحة الانفراد الأوروبي أمريكي من قيادته والهيمنة عليه، وتحويله إلى أداة سياسية لتحقيق المصالح الغربية الخاصة على حساب باقي دول العالم وتحويله إلى استثمار اقتصادي جديد بديل عن الاستعمار العسكري القديم.

وربما وقف هذا الهدف بقوة وراء دعم هاتين الدولتين لإنشاء وتوسع تكتل بريكس بلس وربما وجد هذا الهدف قبولاً وهوى لدى العديد من الدول التي تعاني من الغبن والقيم الناتجان عن سياسة الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة التي تنتهجها المؤسسات المالية والنقدية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي في معالجة الأزمات والمنعطفات الدولية التي تضرب بقسوة البنيان الاقتصادي للدول النامية والأقل نمواً، بما يولد عندها حالة من الشعور بل من اليقين من انعدام المصداقية والموثوقية في السياسات المالية والنقدية والتجارية التي يتبناها النظام العالمي الحالي.

وفي وسط هذا الخضم من الآثار والنتائج والتقييم لتجربة الاقتصاد الدولي الذي يتسببه تكتل حلف الناتو بأعضائه بقيادة أمريكا الحاضنة والداعمة له، يبرز من بعيد أمل جديد يسعى إلى التغيير وإلى إقرار وترسيخ مبدأ التعددية القطبية، وإلى القيادة الرشيدة لدول حصدت الكثير من خطايا الأحادية القطبية، من خلال تكتل البريكس بلس

وتوجهاته نحو إقامة نظام اقتصادي دولي يحقق العدالة الغائبة والمصالح المشتركة للجميع.

تعدد الدعوة إلى اقتصاد دولي متعدد الأقطاب:

لا يمكننا القول بأن تكتل البريكس بلس يقف وحيداً في دعوته إلى إيجاد اقتصاد دولي متعدد الأقطاب، حيث كشفت قمة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) المنعقدة في أستانا عاصمة كازاخستان في الفترة بين ٢،٦ يوليو ٢٠٢٤ عن رغبة الدول الأعضاء في إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب لمواجهة الهيمنة الأورو أمريكية الأحادية التي تتعامل بها مع دول العالم الأخرى، وذلك بحسب ما جاء في البيان الختامي للقمة.

وتتزامن دعوة منظمة شنغهاي في هذا الشأن مع سعي الولايات المتحدة الدائم لإقامة مناطق تبادل تجاري تحت قيادتها، ومنها تحالف (كواد) الذي يضم في عضويته أربع دول رئيسية هي (أمريكا والهند وأستراليا واليابان) والذي يهدف إلى التصدي للنفوذ الصيني ومطالبها الإقليمية في المحيطين الهندي والهادي، والذي يثير حفيظة كل من الصين وروسيا ويدفعهما للتنسيق من أجل مواجهة الحرب الاقتصادية التي تشنها أمريكا ضدهما بين الحين والآخر.

٩- وقد دفعت هذه الحرب الاقتصادية منظمة شنغهاي إلى زيادة حجم التجارة البينية بالعملات المحلية فيما بينهما وعدم الاعتماد في تسوية مدفوعاتها على الدولار الأمريكي، كما دفعت دول المنظمة كذلك إلى استمرارية الاستشارات الفنية الخاصة بإنشاء بنك وصندوق للتنمية تابعين للمنظمة، ليصب في خططها الرامية إلى زيادة الاستثمارات التنموية بين الدول الأعضاء، وإلى دعوة دول العالم للانضمام إلى المنظمة، وذلك من أجل تحطيم جدران العالم أحادي القطب، ووضع حد للتناقضات والنزاعات الناجمة عن النقص في الموارد والمواد الغذائية.

وقد تأسست منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) كرابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن والحفاظ على الاستقرار الأوروبي الآسيوي، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات.

وهي منظمة دولية سياسية اقتصادية أمنية أو راسية تأسست في ١٥ يونيو ٢٠١١ في شنغهاي بعضوية الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان وأوزبكستان، وتم توقيع ميثاقها في يونيو ٢٠٠٢ ودخل حيز التنفيذ في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣ وقد انضم إلى عضويتها كل من الهند وباكستان كعضوين كاملي العضوية في ٩ يونيو ٢٠١٧ في قمة أستانا، كما انضمت إليها كل من مصر والسعودية وقطر كشركاء حوار في قمة ٢٠١٢، وانضمت إيران كعضو كامل العضوية لتصبح الدولة التاسعة التي تنضم إلى المنظمة في قمة يوليو ٢٠٢٣، وأخيرًا انضمت إليها بيلاروسيا لتصبح الدولة العاشرة والدلالات التي يمكن أخذها في الاعتبار مما تقدم هي وجود توترات جيوسياسية اقتصادية بين كتلتين متنافستين، كتلة تريد تفويض النظام الاقتصادي الدولي أحادي الأقطاب وأخري تشبث بالحفاظ على مصالحها المكتسبة خلال العقود الثمانية المنصرمة وتسعى إلى تفويض أي تعاون اقتصادي دولي يكون محوره الصين وروسيا ومنع أي كتلة غيرها من الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد الدولي.

وحتى يتسنى لنا الحديث عن دوافع البحث عن اقتصاد دولي متعدد الأقطاب

لابد لنا من بحث جملة من الأمور من أهمها:

- ١ - ماهية النظام الاقتصادي الدولي وعناصره.
- المراحل التاريخية لتطور أسعار الصرف.
- عوامل تصدع النظام النقدي الدولي.
- دواعي ومقتضيات إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

ونري بحث هذه الأمور في أربعة مطالب وفقًا لترتيبها المشار إليه.

المطلب الأول

ماهية النظام الاقتصادي الدولي وعناصره

تمهيد:

شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر تنظيم حدث في التاريخ لشئون الاقتصاد العالمي، حيث تعددت المنظمات التي أنشئت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد وتدعيمه وتنميته في مختلف المجالات، سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول حيث أنشئت لتحقيق هذا الغرض منظمة التجارة العالمية، أو تعلق الأمر بتسهيل إجراءات المدفوعات الناتجة عن هذه المبادلات، أو تعلق الأمر بتنمية الاستثمارات الدولية، أو بإنشاء مجموعات اقتصادية تتكون كل مجموعة من عدد من الدول أو الاقتصاديات القومية المتجانسة^(١).

ماهية النظام الاقتصادي الدولي:

هو الإطار أو الدائرة التي يتم بداخلها عمليتين اقتصاديتين رئيسيتين هما: التبادل التجاري بين الدول، تسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل، وذلك وفقاً لأوضاع معينة تحدد العلاقات فيما بين أطراف هذا التبادل، وذلك فيما يتعلق بالعملية الوسيطة في التبادل وأسلوب تسوية المبادلات.

أو هما كما يراه البعض^(٢) كل مركب من جزئين: نظام النقد الدولي، ونظام المدفوعات الدولية، وهذان الجزآن مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

مفهوم نظام النقد الدولي:

لكل دولة عملتها الوطنية المستقلة، أو وحدة النقد الرسمي الخاصة بها، فإذا باع مصري سلعة أو خدمة لأمريكي، فإن المصري يريد الحصول على ثمن سلعته بعملته دولته أي بالجنيهات المصرية، بينما يرغب المشتري الأمريكي في دفع هذا الثمن

(١) أ.د/ أحمد جامع - العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية ١٩٧٧ ص ٧.

(٢) أ.د/ جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية بالقاهرة، ١٩٨٦ ص ١٩٩.

بالدولارات الأمريكية، وإذا تمسك كل طرف بإرادته ورغبته لن تتم الصفقة وحتى يمكن تسهيل حركة التبادل بين الدول، يتحتم وجود نظام ما يمكن عن طريقه إجراء المدفوعات الدولية أي نظام يمكن الأمريكي مثلاً أن يدفع قيمة ما عليه للمصري بعملته أو بأي عملة أخرى معادلة، ويعرف هذا النظام بنظام النقد الدولي، والآلية الرئيسية التي تحدد نسبة مبادلة الجنيه المصري (أو أي عملة لأي دولة) بالدولار الأمريكي أو (بأي عملة بلد آخر) تعرف فنياً بسعر الصرف.

مفهوم الصرف ومحدداته:

تعد نظرية الصرف الأجنبي العنصر الأساسي الذي يبنى عليه نظام النقد الدولي، والمكوّن الرئيسي للنظام الاقتصادي الدولي.

فقد وضع النظام النقدي الدولي في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وكان مؤسساً بالأصل على افتراض تكافؤ عملات دول العالم الورقية بالذهب، أو بالدولار الأمريكي المقيّم بالذهب والقابل للصرف بالذهب، حيث كان ما يعرف بقاعدة الذهب أو نظام أسعار الصرف الثابتة هي الأساس الجوهري في النظام النقدي الدولي.

المبادئ الرئيسية في قاعدة الذهب:

- ١- لزوم أن تحدد كل دولة وزناً معيناً وثابتاً لعملتها بالذهب.
- ٢- إعطاء مطلق الحرية للأفراد في استبدال ما بأيديهم من العملات الورقية بالذهب، طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- ٣- حرية تصدير واستيراد الذهب.
- ٤- وطالما أن كل العملات سيتحدد لها وزن معين وثابت بالذهب، فإن نسب المبادلة أو أسعار صرف جميع العملات سوف تكون محددة ومعينة.

مفهوم سعر الصرف:

هو نسبة مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى أو هو: عدد وحدات عملة بلد ما التي يمكن تبادلها بوحدة واحدة من عملة بلد آخر، فسعر صرف الجنيه المصري مثلاً

بالنسبة للدولار الأمريكي يعني عدد وحدات الجنيه التي يمكن استبدالها بالدولار وسعر الصرف هو المؤشر الرئيسي الذي يعكس قيمة ومكانة عملة كل بلد.

العوامل المحددة لقيمة أي عملة:

١ - عوامل الطلب العالمي على العملة، وتلعب صادرات الدولة من السلع المنظورة وغير المنظورة ومن الخدمات الدور الرئيسي في تحديد حجم هذا الطلب، فزيادة الصادرات تزيد من الطلب على عملة الدولة المصدرة، ومع افتراض ثبات العوامل الأخرى، تؤدي زيادة الطلب على العملة إلى ارتفاع قيمتها وتدعيم مركزها بين عملات العالم.

كما أن تحويلات المواطنين العاملين في الخارج بعملة دولتهم، وذلك حيث تزيد هذه التحويلات من عرض عملات الدول المحول منها ومن زيادة الطلب على عملة دولة العامل.

٢ - وإذا كانت زيادة الطلب على عملة دولة ما تؤدي إلى ارتفاع قيمتها وتدعيم مركزها، فإن زيادة واردات الدولة من الخارج تؤدي إلى زيادة عرض عملتها وزيادة الطلب على عملة دولة المصدر من أجل دفع ثمن هذه الواردات، ونفس الأثر يحدث عند زيادة تحويلات عملة دولة ما إلى الخارج.

ويعرف الطلب على الصرف الأجنبي بأنه طلب مشتق وليس طلباً مستقلاً، أي أنه يجد سببه في مقتضيات تسوية المدفوعات الدولية، ونفس القول يصدق على عرض الصرف الأجنبي، أي أن العرض والطلب بالنسبة للصرف الأجنبي مشتقان من الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية ومن الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية والخلاصة:

فإن سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي يتم تبادلها بوحدة من العملة الوطنية يتحدد مثله مثل أسعار السلع الأخرى على أساس قيمة العملة وهي القيمة التي تتحد بقوى العرض والطلب.

المطلب الثاني

المراحل التاريخية لتطور أسعار الصرف

تطور سعر الصرف والانهيار التدريجي لنظام النقد الدولي :

١ - في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ارتبط نظام النقد الدولي بقاعدة الذهب في صورة المسكوكات (السبائك) الذهبية وقد أدى هذا الارتباط إلى ثبات أسعار صرف جميع عملات الدول التي تأخذ بهذه القاعدة مع السماح بتقلب هذا السعر إلا في حدود ضيقة جدًا، هي حدود دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها، وفقًا لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة، وبيانًا لذلك:

فإن الدولة عندما ترى انخفاض سعر صرف عملتها، إلى حد خروج الذهب منها، كان لها اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تخفيض أسعار السلع في أسواقها، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، ومن ثم زيادة الطلب على عملتها، وإنقاص الطلب على عملات الدول الأخرى، بما يترتب عليه ارتفاع سعر صرف عملتها مرة أخرى ووقف حركة خروج الذهب منها، أو أن يقوم البنك المركزي في هذه الدولة برفع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية التابعة له لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع الذي تمنحه بنوكها على الودائع لديها، وفي هذا ما يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة قصيرة الأجل إلى الدولة ودعم موقفها الاقتصادي، وزيادة دخول الذهب إليها وتعويض تيار الذهب الخارج منها.

والعكس في ذلك صحيح عندما تري الدولة ارتفاع سعر صرف عملتها إلى حد تدفق الذهب إلى أسواقها النقدية، فإن لها أن ترتفع أسعار السلع في أسواقها أو تخفض أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية لديها.

٢ - الطور الثاني لنظام النقد الدولي: نظام حرية الصرف (١٩٣١ - ١٩٤٥)

في ٢١ سبتمبر خرجت إنجلترا ومعها الكثير من الدول على قاعدة الذهب، وأصبحت النقود الورقية غير قابلة للتحويل إلى ذهب في أية صورة من صور قاعدة

الذهب، وانتقلت إلى قابليتها للتحويل إلى نقود ورقية لدولة أخرى، في ظل أسعار صرف قد تكون ثابتة وقد تكون متغيرة، وذلك في إطار ما يعرف بنظام حرية الصرف، وقد ترتب علي ذلك:

أ- وقوف فترة الثلاثينيات من القرن العشرين على طرف نقيض مع الفترة السابقة عليها من حيث ثبات سعر الصرف، والتوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول وفي حرية التبادل التجاري.

ب- عدم الاستقرار في أسعار صرف مختلف العملات.

ج- تبادل الدول للتخفيض في أسعار صرف عملاتها سعياً وراء تشجيع وزيادة صادراتها والإقلال من وارداتها.

د- حرص كل دولة على اتباع سياسة صرف ذاتية لا تراعي إلا مصلحتها.

هـ- اختلال العلاقات الاقتصادية الخارجية لمختلف الدول.

و- التوسع في اتفاقيات التجارة الخارجية الثنائية، وفرض المزيد من القيود على حرية التبادل التجاري الدولي من ضرائب جمركية مرتفعة وقيود كمية متنوعة.

٣- الطور الثالث: مؤتمر بريتون وودز وإنشاء صندوق الدولي:

اعتباراً من يوم السبت أول يوليو ١٩٤٤ ولمدة ثلاثة أسابيع متصلة، وبناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية^(١) عقد وفود ٤٤ دولة من بينها مصر والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ودول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ما يعرف بالمؤتمر النقدي المالي للأمم المتحدة في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامشير في شمال شرق الولايات المتحدة، والذي انتهى في ٢٢ يوليو ١٩٤٤ إلى الموافقة على:

أ- اتفاق إنشاء صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى تنظيم العلاقات النقدية الدولية.

ب- اتفاق إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يهدف إلى تنظيم العلاقات المالية الدولية.

(١) أ.د/ أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية بالقاهرة، ١٩٧٧ ص ٢٩١.

وقد ساهمت الولايات المتحدة بأكبر حصة في رأس مال صندوق النقد الدولي واتخذ من مدينة واشنطن مقراً له، وهو يضم في عضويته نوعين من الأعضاء:

- أعضاء أصليين وهي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز وأودعت وثائق انضمامها إليه قبل آخر ديسمبر ١٩٤٦.

- أعضاء غير أصليين (منضمين) وهي الدول التي تنضم إلى الصندوق بعد هذا التاريخ ويصدر بقبول عضويتها قرارات من مجلس محافظي الصندوق يحدد مبلغ حصتها فيه وكيفية وموعد دفعه، وموعد إعلان سعر التعادل لعملتها، وهذا السعر نفسه، وتاريخ بدء عملياتها مع الصندوق، وباقي شروط القبول التي يجب على الدولة طالبة العضوية أن تستوفها.

أهداف الصندوق:

بناء على المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق، تتحدد أهداف الصندوق في أربعة أهداف رئيسية هي:

١- تحقيق الاستقرار في أسعار صرف جميع عملات الدول الأعضاء، وتجنب تبادل التخفيضات فيها بين الدول، وذلك مع السماح بتعديلها بشروط محددة وتحت رقابة دولية.

٢- إقامة نظام للمدفوعات الدولية يسمح فقط بتحويل العملات الورقية ما بين بعضها البعض فيما يتعلق بالمبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود والرقابة على الصرف فيما يتعلق بهذه المبادلات فقط، دون حركات رؤوس الأموال.

٣- تمكين كل دولة عضو في إطار من الضمانات الضرورية من اللجوء إلى الصندوق بطلب مساعدتها لإصلاح اختلال ميزان مدفوعاتها، وتجنبها اتخاذ إجراءات من شأنها الإضرار بمصالح مواطنيها لعلاج هذا الاختلال.

٤- المساهمة في تقليل مدة ومدى الاختلال الذي يمكن أن تتعرض له موازين المدفوعات في الدول الأعضاء.

حصص مساهمة الدول في رأس مال الصندوق:

- لم يحدد النظام الأساس للصندوق مبلغاً معيناً لاكتتاب كل دولة في رأس ماله وموارده المالية وإنما وضع معايير محددة لتقدير ودفع هذه الحصص من أهمها:
- الوزن السياسي والاقتصادي لكل دولة، وبناء على هذا المعيار دفعت الولايات المتحدة أكبر حصة في رأس مال الصندوق، تليها بريطانيا، ثم الاتحاد السوفيتي ثم الصين ثم فرنسا ثم الهند .
 - أن تدفع كل دولة ربع حصتها ذهباً، وثلاثة أرباع حصتها بعملتها المحلية.
 - إيداع كل دولة لحصتها إما في مقر الصندوق أو في أحد البنوك التي حددها الصندوق في كل من فرنسا - إنجلترا - الفيدرالي الأمريكي بنيويورك - الاحتياطي الفيدرالي للهند
 - أن تدفع الدولة عند قيامها بتخفيض سعر التعادل لعملتها مبلغاً من عملتها مساوياً للنقص الذي حدث في المبلغ الذي يحتفظ به الصندوق من عملتها.
 - إمكانية إعادة النظر في حصص الأعضاء في كل خمس سنوات وتعديلها عند وجود المبرر لذلك وذلك بعد موافقة الدولة العضو على هذا التعديل.
 - وقد تقرر تعديل الحصص بزيادتها ٢٥٪ في مارس ١٩٦٥، ثم في فبراير ١٩٧٠ ثم في أبريل ١٩٧٦ وبمقتضى هذه التعديلات احتلت ألمانيا المركز الثالث في المساهمين في الصندوق بعد أمريكا وبريطانيا.

أهمية حجم الحصص: تلعب الحصص دوراً بالغاً في تحديد ما يأتي:

تحديد عدد الأصوات التي تمتلكها كل دولة داخل أجهزة الصندوق المختلفة، حيث تمتلك كل دولة عضو ٢٥٠ صوتاً بموجب عضويتها، أي ما يعادل عشرة أصوات عن كل مليون دولار من حصتها، ونتيجة لذلك تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر قوة تصويتية على قرارات الصندوق تعادل تقريباً ربع المجموع الكلي للقوة التصويتية، وهي تستطيع بذلك أن تمرر أو تعرقل قرار الصندوق في تعامله مع أي دولة أخرى.

هذا بالإضافة إلى حق كل دولة من الدول الخمس صاحبة أكبر الحصص في الصندوق في اختيار واحدًا من المديرين العشرين للصندوق.

القاعدة النقدية بعد بريتون وودز (قاعدة الدولار):

نتيجة لخروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأكثر قوة اقتصادية في العالم فقد أصبح الدولار الأمريكي أقوى العملات الوطنية في العالم، والعملية الدولية الأولى بلا منازع بل أصبح يفوق الذهب في قدرته على أن يدر عائداً على من يحوزها إذا ما وظفه في أسواق نيويورك المالية لأجل قصير، وكان من نتيجة ذلك ما يلي:

- ١ - استبدال قاعدة الصرف بالذهب بقاعدة الدولار.
- ٢ - ارتكاز النظام النقدي الدولي الذي أتى به اتفاق بريتون وودز على الدولار.
- ٣ - أصبح الدولار هو العملة الرئيسية التي تتخذ كوحدة لحساب أو لقياس قيم باقي العملات.
- ٤ - أصبح الدولار هو العملة الرئيسية في العالم في تسوية المدفوعات الدولية الناتجة عن المعاملات التجارية والمالية بين الدول، والمقبولة من الجميع بلا منازع.
- ٥ - أصبح الدولار هو العملة الرئيسية للاحتياطات النقدية إلى جوار الذهب في كافة دول العالم وذلك حيث احتل الدولار المقام الأول إلى جانب الذهب كاحتياطي نقدي لكافة الدول.

نتائج إحلال قاعدة الدولار محل قاعدة الذهب:

- ١ - منح الولايات المتحدة امتياز إصدار عملة دولية، يتم احتفاظ كافة الدول بها كأصل من أصولها الدولية السائلة إلى جوار الذهب.
- ٢ - تمكين الولايات المتحدة من الاستيراد من كافة الدول ومن شراء الأصول الإنتاجية الأجنبية في مقابل دولارات لا تساوي أكثر من قيمة الورقة المطبوعة على وجهه أي بلا مقابل.

٣- حصول الولايات المتحدة بالمجان على الإيراد الناتج عن إصدارتها من الدولار والمتمثل في الفرق بين قيمته الاسمية وتكلفة إصداره، شأنها في ذلك شأن السلطات النقدية في داخل أي دولة والتي تتمتع بامتياز إصدار النقود الورقية الوطنية.

٤- إعفاء الولايات المتحدة من مسؤولية العمل على توازن ميزان المدفوعات الأمريكي، والسماح لها بتحقيق عجز في ميزان مدفوعاتها سنة بعد أخرى دون حدود لهذا العجز، وذلك بناء على قدرتها على دفع دولارات وهمية إلى دول العالم وقبول هذه الدول لهذه الدولارات واحتفاظها بها كاحتياطي نقدي لديها في مقابل ما تحصل عليه الولايات المتحدة منها من سلع وخدمات أو من أصول إنتاجية، تضطر هذه الدول إلى التخلي عنها إلى الولايات المتحدة بلا مقابل من أموال حقيقية أمريكية.

مخاطر قاعدة الدولار على دول العالم:

١- عدم استناد الزيادة السنوية في حجم السيولة الدولية إلى زيادة حقيقية في حجم التجارة الدولية أو إلى مقدار الحاجة إلى تمويل هذه الزيادة، حيث أصبح الإسراف في إصدار الدولار الوهمي، وتوسيع العجز السنوي المتواصل في ميزان المدفوعات الأمريكي هو المعيار الحقيقي لزيادة حجم السيولة الدولية من عام إلى آخر.

٢- ومن أهم هذه المخاطر كذلك: زيادة فرص ومعدلات نشوء التضخم العالمي النقدي وذلك نتيجة لأمرين هما:

أ- قيام البنوك المركزية الوطنية في كل دول العالم بإصدار النقود الورقية والكتابية بغطاء إصدار يشكّل الدولار الوهمي جانباً كبيراً منه، ثم قيامها بتوظيف جانب كبير من هذه الدولارات في شراء أذون خزانة أمريكية، بما يعني عودة هذه الدولارات إلى الولايات المتحدة.

- ب- اعتبار السلطات النقدية الأمريكية الدولارات التي يتم توظيفها في شراء أذون الخزانة الأمريكية أصول أو حسابات دولارية أجنبية واتخاذها قاعدة لمزيد من عمليات الإصدارات الجديدة للدولار وذلك بما يعني: وجود خلق مزدوج للنقد على مستوى العالم، بما يتسبب في خلق وتفاقم التضخم النقدي العالمي.
- ٣- إحداث حالة من عدم الاستقرار في العلاقات المالية والنقدية على مستوى العالم وذلك نتيجة لوجود فائض ضخم من الدولارات السائلة، تعرف بالأموال الساخنة، وهي مستعدة للانتقال من دولة إلى أخرى، بحثاً عن أسعار فائدة أعلى، أو سعياً نحو المضاربة على العملات، أو هرباً من تخفيض سعر صرف الدولار، أو لغير ذلك من الأسباب بما يسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار.
- ٤- عجز الولايات المتحدة عن إمداد دول العالم بكميات من الدولار إلا عن طريق العجز المتحقق في ميزان مدفوعاتها، وهو العجز الذي أدى إلى زيادة حجم الديون الأمريكية، وإلي زعزعة ثقة دول العالم في الدولار كنقد دولي مقبول كوسيلة للدفع على المستوي العالمي بلا تحفظ تلك الثقة الأخذ في التناقص بسبب عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب .

المطلب الثالث

عوامل تصدع النظام النقدي الدولي

يمكن إرجاع أهم هذه العوامل إلى:

- ١- تراكم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض ثقة العالم في الدولار.
- ٢- إلغاء القيم الثابتة للعملات التي أقرتها اتفاقية بريتون وودز.
- ٣- تحجيم دور الذهب في النظام الدولي مع تحسين مركز حقوق السحب الخاصة.
- ٤- ضعف رقابة صندوق الدولي على الإجراءات التي تتخذها الدول المتقدمة في مجالات تكييف المدفوعات وأسعار الصرف وتحركات رؤوس الأموال.
- ٥- تركيز محاولات الإصلاح على خدمة مصالح دول معينة بما يضمن توسيع تجارتها واستثماراتها الخاصة.
- ٦- تآكل قيم احتياطات الدول النامية بسبب تخفيض قيم العملات الرئيسية، وتحمل هذه الدول أعباء ارتفاع أسعار وارداتها من الدول الصناعية التي تعاني من التضخم النقدي أو التي ترفع من أسعار صرف عملاتها، أو التي تفرض على صادراتها قيوداً حمائية من جانب الدول الكبرى المستوردة.
- ٧- تناقص المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول الصناعية الكبرى إلى الدول النامية بحجة مشاكل العجز التي تعاني منها موازين مدفوعاتها.
- ٨- تجاهل مصالح دول العالم الثالث، وعدم أخذ ظروفها الاقتصادية بعين الاعتبار.
- ٩- إغفال تحقيق التوازن بين اقتصاديات الدول المتقدمة ودول العالم الثالث بما يكفل تضيق الفجوة بين مستويات المعيشة لشعوبها.
- ١٠- تصدير الدول المتقدمة للتضخم الحاصل فيها إلى الدول النامية عن طريق التصعيد غير المبرر في أسعار السلع والخدمات المصدرة إليها.
- ١١- ولعل أهم هذه العوامل يكمن في: أن الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة عملة الاحتياطي العالمي لم تلتزم بما كان يجب عليها اتباعه من سياسات نقدية ومالية وبصفة خاصة :

أ- التقيد بعدم تغيير سياستها النقدية بين كل فترة وأخرى وفقاً لحالة اقتصادها القومي إذ ليس من المفترض وجود توافق أو انسجام تام بين استخدام العملة الوطنية كعملة احتياطي دولي، واستخدام السلطات النقدية في دولة هذه العملة، لها، لضبط حركة اقتصادها القومي على النحو المرغوب فيه، وأوضح مثال على ذلك:

- أن الولايات المتحدة كانت تأخذ قبل أزمة فيروس كوفيد ١٩ (كورونا) ونشوب الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير عام ٢٠٢١ وما نتج عنهما من تضخم عالمي جامح نتيجة تعطل بعض منشآت الأعمال، وتوقف سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التأمين والنقل وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والبتروول وأسعار القمح والمواد الغذائية بصفة عامة كانت الولايات المتحدة قبل هذه الأزمات تأخذ بسياسة التوسع في منح الائتمان وفي الاستثمارات الأجنبية وثبتت أسعار الفائدة في بنوكها عند أدنى مستوي.

لكنها وتحت ذريعة مكافحة التضخم الداخلي لديها والذي لم تتجاوز نسبته الحدود الخطرة قلبت سياستها النقدية رأساً على عقب واستبدلت سياسة التوسع بسياسة التضيق والانكماش وفي خلال عام واحد تقريباً رفع البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك الأمريكية عشر مرات متواليات حتي وصلت إلى نحو ٥,٥ خمسة ونصف في المائة، كما رفع أسعار الفائدة على أذون الخزانة والسندات الأمريكية، وذلك دون أن يعبأ بما يلحق بالدول الأخرى وخاصة دول العالم الثالث الفقيرة التي تتخذ الدولار الأمريكي عملة احتياطي رئيسية وعملة وحيدة في تسوية مدفوعات الدولية، وكان من نتائج هذه السياسة النقدية الانكماشية ما يلي:

- أن ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار في البنوك الأمريكية لم يتوقف أثره عند امتصاص القوة الشرائية الزائدة بأيدي الأمريكيين وحدهم بل امتد إلى هجرة عكسية لمئات المليارات من الدولارات المستثمرة في العشرات من دول العالم الثالث استثماراً غير مباشر في الأسواق المالية فيما يعرف بالأموال الساخنة،

والتي رجعت إلى الأسواق الأمريكية بحثًا وراء الفائدة المرتفعة أو هربًا من الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المحتملة في أسواق دول العالم الثالث، وتقدر الأموال الساخنة التي خرجت من السوق المالي المصري بأكثر من أربعين مليار دولار في غضون عدة شهور قليلة، وقد أدى خروجها إلى إحداث أزمة عنيفة في أسعار صرف الدولار في مواجهة الجنيه المصري حيث ارتفع في السوق الموازية إلى أكثر من ضعف سعره في البنك المركزي والذي كان عليه قبل خروجها، كما أدى خروجها إلى عجز البنك المركزي عن تدبير أثمان واردات الدولة من السلع، وتراكم هذه الواردات في المواني المصرية بما يترتب عليه ندرة عرضها في الأسواق المصرية وارتفاع أسعارها ارتفاعًا فاحشًا مع تغير هذه الأسعار من سوق لآخر ومن ساعة لساعة وكل هذا يحدث والولايات المتحدة لا تعبأ إلا بتحقيق مصالحها الذاتية ولو على حساب الآخرين.

- أن ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار في السوق النقدية الأمريكية لم يتوقف أثره على تحجيم مقدار الطلب على السلع والخدمات في الأسواق الأمريكية، وإنما امتد إلى حرمان مئات الملايين من البشر في دول العالم الثالث من متطلبات الحياة الأساسية، إما لعجز دولهم على استيرادها لارتفاع أسعارها في الأسواق المالية، أو لعجزهم عن شرائها من أسواقهم المحلية نظرًا للارتفاع الفاحش في أسعارها.

- كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار في السوق النقدية الأمريكية لم يتوقف أثره على ارتفاع سعر صرف الدولار في مواجهة عملات دول العالم، وإنما امتد إلى انهيار سعر صرف الكثير من عملات الدول، وإلى اضطراب هذه الدول إما إلى تخفيض سعر عملاتها أو إلى تعويم عملاتها الوطنية، وقد اضطرت مصر في تاريخ ٥ مارس ٢٠٢٤ إلى تعويم صرف الجنيه المصري والذي أسفر عن تخفيض قيمته من نحو ثلاثين جنيهاً للدولار إلى نحو خمسين جنيهاً للدولار. والخلاصة فيما تقدم:

- أنه إذا كان من حق كل دولة أن تتوسع في الائتمان أو أن تضيق من نطاقه بواسطة مختلف أدوات السياسة النقدية، وأن تحدد مقدار إصداراتها من النقود الورقية، وذلك من أجل إنعاش اقتصادها، أو مكافحة البطالة، أو معالجة التضخم أو لتحقيق أهداف ذاتية خاصة، فإن الدولة صاحبة العملة المعيارية العالمية، عملة الاحتياطيات وتسوية المدفوعات الدولية، لا يسمح لها باتخاذ مثل الإجراءات المشار إليها، واستخدام هذه العملة كأداة من أدوات السياسة النقدية، لأن من شأن ذلك الإضرار على نحو ما أسلفنا بكثير من الدول والشعوب، والتأثير في تحركات رءوس الأموال الساخنة.

ب- وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم تلتزم بعدم تغيير سياساتها المالية والنقدية على نحو ما رأينا آثاره في الفقرة السابقة، فإنها كان يجب عليها باعتبارها دولة عملة الاحتياطي العالمي، تثبيت سعر صرف الدولار عند السعر الذي نصت عليه اتفاقية بريتون وودز وعدم تخفيضه، وذلك لما يترتب على هذا التخفيض من ضرر بالغ على الدول التي تتخذ من الدولار غطاء لإصدار عملاتها أو التي تحتفظ به كأرصدة احتياطية، وذلك حيث يترتب على تخفيض سعر صرف الدولار تقليل قيمة احتياطات الدول بمقدار هذا التخفيض وذلك على عكس تخفيض سعر صرف أي عملة وطنية أخرى لأية دولة.

فقد الدولار لدوره كعملة رائدة في تمويل السيولة الدولية:

١- بمقتضى اتفاقية بريتون وودز التزمت الحكومة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب لمن يشاء بسعر ثابت هو ٣٥ دولارًا للأوقية من الذهب بما يعادل ٠,٨٨٨٦٧١ جرامًا للدولار.

٢- في شهر أغسطس ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة وقف تحويل الدولار إلى ذهب وقد كان هذا التطور بداية التصدع لنظام النقد الدولي الذي قام على أساس ضمان أسعار صرف ثابتة للعملة والتزام الحكومة الأمريكية بشراء وبيع الذهب عند سعر ثابت.

٣- في ديسمبر ١٩٧١ تم تخفيض سعر الدولار رسمياً برفع سعر الذهب من ٣٥ دولارًا للأوقية إلى ٣٨ دولارًا .

٤- في فبراير ١٩٧٣ تم التخفيض الثاني للدولار بنسبة ١٠٪ وبهذا ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٨ دولارًا إلى ٢٢, ٤٢ دولارًا، وفي تاريخ ٣ يناير ١٩٧٨ انخفضت قيمته.

والخلاصة: أن الأزمات المتكررة التي تعرض لها الدولار الأمريكي منذ عام ١٩٧١ والخفض المتكرر لقيمته بالنسبة للذهب، ووقف تحويله إلى ذهب، واستمرار العجز بميزان المدفوعات الأمريكي، وتراكم مديونيات أمريكا للعالم الخارجي، كلها عوامل مهمة جعلت الدولار يفقد تدريجياً دوره كعملة رائدة، وعجزه عن البقاء أداة ثابتة لقياس قيم مختلف عملات دول العالم ، أو أن يكون قاعدة عادلة للمدفوعات الدولية الآجلة، مما جعل العالم يفكر بجديّة في إيجاد إصلاح شامل لنظام النقد الدولي، والبحث عن بديل جيد للدولار لتمويل السيولة الدولية.

حقوق السحب الخاصة كوسيلة مساندة للدولار لزيادة السيولة الدولية:

يقصد بالسيولة الدولية: مقدار الاحتياطيات النقدية الدولية من ذهب وعملات رائدة يمكن استخدامها في تسوية المدفوعات الدولية الناشئة عن التبادل التجاري الدولي وبالنظر إلى عجز غالبية دول العالم الثالث عن زيادة احتياطيات أرصدها من الذهب والدولار والعملات الرائدة الأخرى، وبالنظر إلى فائض الإنتاج الكبير لدى الولايات المتحدة والدول الأوربية الكبرى وضرورة وجود أسواق له في دول العالم الثالث، وبالنظر إلى حرص الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة على قطع الطريق أمام دول العالم الثالث عن تكوين تكتلات اقتصادية أو تحالفات تجارية فيما بينها للتبادل التجاري بعملاتها المحلية أو عن طريق اتفاقات التجارة والدفع، واستبعاد الدولار والعملات الرائدة الأخرى من تسوية مدفوعات مبادلاتها التجارية، وبالنظر إلى النمو الهائل في حجم التجارة الدولية ونقص السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات:

فقد عرف النظام النقدي الدولي اعتبارًا من أول يناير ١٩٧٠ ما يعرف بحقوق السحب الخاصة أو ما يطلق عليه (الذهب الورقي) وسيلة لخلق مقادير من السيولة، وفقاً لاحتياجات الجماعة الدولية، بواسطة صندوق النقد الدولي.

ماهية حقوق السحب الخاصة:

هي أحد الأصول الدولية التي تقوم إلى جوار الذهب والدولار والعملات الأجنبية الرئيسية الحرة، والتي تساوي الوحدة منها ما يعادل (٠, ٨٨٨٦٧١) جراماً من الذهب والتي يصدرها صندوق النقد الدولي، ويوزعها على أعضائه المشتركين في اتفاقية إصدارها بنسبة حصصهم في رأس مال الصندوق، ولا يكتسب العضو في الصندوق صفة المشترك في حساب السحب الخاص، المخصص لإدارة حقوق السحب الخاصة، إلا بعد إيداعه لدى الصندوق وثيقة تحدد أنه يتحمل طبقاً لتشريعته بكل الالتزامات المترتبة على اشتراكه في هذا الحساب الخاص، وأنه قد اتخذ كافة الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه الالتزامات.

الحجم الأولي لحقوق السحب الخاصة:

اعتباراً من أول يناير ١٩٧٠ تقرر خلق قيمة من حقوق السحب الخاصة تعادل تسعة مليارات ونصف مليار دولار، يتم إصدارها خلال ثلاث سنوات بواقع ٣, ٥ مليار دولار عام ١٩٧٠ وثلاثة مليارات دولار خلال عام ١٩٧١، ١٩٧٢.

وقد تم توزيع هذه الحقوق على الأعضاء المشتركين على أساس حجم حصة كل عضو في رأس مال الصندوق بصرف النظر عن مراكز موازين مدفوعاتهم.

تعديل سعر الوحدة:

ترتبت على تخفيض سعر صرف الدولار في مقابل الذهب عامي ١٩٧١، ١٩٧٣ زيادة قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة من (٠, ٨٨٨٦٧١) إلى (١, ٢٠٦٣٥) جراماً من الذهب، وبهذا الارتفاع احتفظت وحدات هذه الحقوق بقيمتها الأصلية رغم انخفاض قيمة الدولار.

وفي اجتماع مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي في ١٣ يونيو ١٩٧٤ تقرر أن يتم تقدير قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة في مواجهة العملات الرئيسية في العالم وهي (الدولار الأمريكي والمارك الألماني، والجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي والين الياباني) بصورة يومية على أساس محصّلة التغير في أسعار صرف هذه العملات في مقابل الدولار في سوق لندن، وبهذا التقدير يمكن القول: إن سلّة هذه العملات الخمس قد حلت محل الذهب في تحديد قيمة وحدات السحب الخاصة، معبراً عنها بالدولار.

الغاية من خلق حقوق السحب الخاصة:

هذه الحقوق لا تهدف مطلقاً إلى معالجة العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعات بعض الدول وإنما تهدف إلى تكملة الاحتياجات الحاضرة في السيولة للدولة العضو صاحبة الحق في الاشتراك في الحساب لتجنيبها الوقوع في الركود الاقتصادي أو في التضخم، وذلك عن طريق إعطائها حقاً غير مشروط في استخدام حصتها المقررة لها من هذه الحقوق، وطلب تحويلها كلها أو بعضها إلى قيمة مساوية لها من العملات القابلة للتحويل، ومن هذا الطريق يمكن اعتبار حقوق السحب الخاصة إلى جانب الاحتياطات النقدية التقليدية للدولة، أداة حقيقية من أدوات السيولة للدولة.

طريقة تحويل حقوق السحب الخاصة إلى عملات قابلة للتحويل:

عند رغبة الدولة المشتركة في حقوق السحب الخاصة في تحويل بعض أو كل حصتها من هذه الحقوق إلى عملات قابلة للتحويل^(١)، تقتصر مهمة صندوق النقد الدولي على تعيين الدولة أو الدول التي تقبل تقديم هذه العملات في مقابل حصولها على الوحدات المعروضة للاستبدال وعلى رقابة إتمام عملية الاستبدال، دون تقديم أية عملات من موارده الخاصة في مقابل الحقوق المستبدلة، وترتيباً على ذلك:

(١) العملات القابلة للتحويل هي: العملات الرئيسية في العالم القابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى دولار أمريكي، والتي تتمتع بالقدرة على الوفاء بالمدفوعات الدولية، وعلى تسوية التزامات الدول في علاقاتها التجارية الدولية، وتتمتع بالقبول من كافة دول العالم.

فإن على الدولة التي يعينها الصندوق لتقديم العملات، تقديمها إلى الدول المتلقية لها، وعلى الأخيرة التخلي عن القيمة المماثلة من هذه الحقوق إلى الأولي. والشرط الجوهري لإتمام هذه العملية هو ألا يزيد مبلغ العملات الخاصة بالعملية عن مثلي حصة الدولة المقدمة لها وذلك حتى لا تزيد حصتها عن ثلاثة أمثال الحصة المقررة لها من حقوق السحب الخاصة، ممثلة في حصة الدولة المقررة لها، وفي مثلي هذه الحصة عند تقديمها لغيرها عملات قابلة للتحويل.

وعلى الدولة المستخدمة لحقوق السحب الخاصة بها بتحويلها إلى عملات قابلة للتحويل فور تحسّن وضع ميزان مدفوعاتها، وفي حالة احتياطاتها النقدية، أن تقدم إلى الصندوق عملات قابلة للتحويل في مقابل حصولها مرة أخرى على حقوق سحب خاصة جديدة في خلال خمس سنوات من استبدالها لحقوق سحبها الأولي، وفي حدود سبعين في المائة من قيمة السحب التي كانت مقررة لها، وذلك مع التزاماتها بدفع فائدة بسيطة قدرها ٤ ٪ سنوياً عن المبالغ التي حصلت عليها، مع حق الدولة التي قدمت العملات القابلة للتحويل في الحصول على هذه الفائدة في مقابل تقديمها لهذه العملات، وذلك تحفيزاً للدول على قبول هذه الحقوق مقابل تقديم عملات قابلة للتحويل.

والمبدأ العام المقرر في نظام حقوق السحب الخاصة أنه لا يجوز للعضو المشترك فيه أن يستخدم حقوقه إلا في حالات الضرورة، أي عند مواجهته لصعوبات نتيجة العجز في ميزان مدفوعاته أو لتطور الوضع الخاص باحتياطاته النقدية، وذلك عند ظهور العجز في احتياطيات الذهب والعملات القابلة للتحويل في هذه الاحتياطيات.

الطبيعة المالية الخاصة لحقوق السحب الخاصة :

تتميز هذه الحقوق بالخصائص التالية:

- ١ - أنها نوع من الأصول المالية الدولية لا يمكن لغير السلطات النقدية في الدولة المالكة لها استخدامها.
- ٢ - اقتصار استخدامها على تسوية المدفوعات الدولية بعد تحويلها إلى عملات قابلة للتحويل أولاً.

- ٣- اقتصار دورها على تكملة (سدّ) العجز في الاحتياطات النقدية للدولة المالكة لها.
- ٤- اقتصار غرض استخدامها على الحصول على عملات دولية قابلة للتحويل^(١).
- ٥- عدم جواز استخدامها أداة للاكتناز، أو كغطاء لإصدار العملة الوطنية في الدولة المالكة لها.
- ٦- وجوب قبول الدولة التي يعينها صندوق النقد الدولي، لتقديم العملات الوطنية القابلة للتحويل إلى الدولة التي تعاني العجز في ميزان مدفوعاتها في مقابلها، دون رفضه لها.
- ٧- اعتبار عملية تبادل هذه الحقوق بالعملات القابلة للتحويل بين طرفيها بمثابة قرض إجباري محدد المدة بفائدة سنوية محددة تحت رقابة صندوق النقد الدولي.

تقييم حقوق السحب الخاصة:

إذا كان قد ترتب على إيجاد حقوق السحب الخاصة إضافة جديدة لمكوّن جديد من مكونات السيولة الدولية، ترتب على وجوده زيادة حقيقية في حجمها وفي تغطيتها لمتطلبات النمو المضطرد في العلاقات التجارية الدولية، ومواجهة ضرورات تسوية المدفوعات الدولية الناشئة عن هذا النمو، إلا أن لحقوق السحب الخاصة جوانب سلبية على النظام النقدي الدولي لا يمكن تجاهلها، ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي:

الجوانب (التداعيات) السلبية لحقوق السحب الخاصة على النظام النقدي الدولي:

- ١- أنه وبالنظر إلى أن الدولة المشتركة لدى صندوق النقد الدولي في حساب حقوق السحب الخاصة، لا تلتزم بإيداع ودائع لدى الصندوق من الذهب أو العملات الدولية حيث تقوم حسابات هذه الحقوق على مجرد قيودات في الدفاتر لا يقابلها أي غطاء تحدد لكل دولة حصتها من هذه الحقوق، فإنه وبالنظر إلى هذا الاعتبار يمكن القول: بأن واقع هذه الحقوق يشير إلى أنها أصول مالية افتراضية، تعد زيادة

(١) حيث آلية استخدامها على تقديم الدولة صاحبة العملات الدولية عملاتها إلى الدول المحتاجة إليها لتسوية تمويل تجارتها الخارجية.

في الأصول السائلة الدولية دون إيداع لذهب أو لعملات حقيقية في مقابلها لدي جهة إصدارها أو أنها إضافة صافية للاحتياطيات النقدية الدولية مخلوقة من العدم، لا تخضع في مقاديرها أو حجمها لضوابط الزيادة المماثلة في الإنتاج العالمي من الذهب، إنما تخضع لمرئيات صندوق النقد الدولي عن مدي احتياجات التجارة الدولية المتزايدة للزيادة في وسائل الدفع الدولية.

٢- أن السهولة التي تتيحها حقوق السحب الخاصة للدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها في الحصول على عملات دولية قابلة للتحويل في مقابل الحقوق التي تملكها، قد تؤدي إلى توافي أو تقاعس هذه الدولة عن السعي إلى سد العجز في ميزان مدفوعاتها بالأساليب الفاعلة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الملائمة، وأن تستسهل معالجة هذا العجز بالجوء إلى تحويل حقوق السحب الخاصة التي تملكها إلى عملات دولية قابلة للتحويل فيتفاقم بذلك العجز في ميزان مدفوعاتها عامًا بعد عام وتعرض لشفا الإفلاس.

٣- قد تؤدي سهولة استخدام الدول لحقوق السحب الخاصة المملوكة لها في تمويل وارداتها من العالم الخارجي إلى إيجاد شكل من أشكال التضخم الدولي الناشئ عن زياد الطلب العالمي وزيادة القدرة على الدفع.

٤- لقد أدي توزيع حقوق السحب الخاصة على دول العالم بحسب حصة مساهمة كل دولة في رأس مال صندوق النقد الدولي، إلى نفس الآثار المجحفة على الدول النامية التي أدي إليها نظام الحصص في الصندوق، حيث استحوذت الدول الغنية ذات الفائض المالي في موازين مدفوعاتها على الجانب الأكبر من هذه الحقوق، ولم تترك للدول الفقيرة ذات العجز المالي إلا القدر الضئيل من هذه الحقوق مع كونها الأولى بالحصول على النصيب الأكبر من هذه الحقوق لتغطية العجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها.

٥- ومن أبرز الجوانب السلبية في استخدامات حقوق السحب الخاصة قصر استخدامها على تمويل مدفوعات التجارة الدولية، دون تمويل مشاريع التنمية في الدول الفقيرة منخفضة الدخل، وذلك بما يلقي ظلالاً من الشكوك حول الهدف الحقيقي من خلق هذه الحقوق، وأنه يصبّ أساساً في تحقيق مصالح الدول الأكثر تقدماً وإنتاجاً وفتح أسواق واسعة لتصريف منتجاتها.

المطلب الرابع

دواعي ومقتضيات إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

- ١ - الترتيب الراهن للأوضاع الاقتصادية العالمية، يجعل الدول النامية في هذا النظام تابعة وفي حاجة دائمة للدول الرأسمالية المتقدمة، ويخلق طبقة من الرأسماليين فيها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية العالمية ومن صالحها إقامة نظام جديد يلبي مصالحها.
- ٢ - هيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة، هيمنة تامة على جميع المنظمات الاقتصادية العالمية وعلى الأخص: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية.
- ٣ - طبيعة السوق الرأسمالية العالمية، تضع الدول النامية بصفة دائمة في مركز أضعف في تعاملاتها التجارية والمالية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية المتقدمة.
- ٤ - أنه نظام يحمل في ثناياه دواعي تغييره والتي من أهمها:
 - أ- إلغاء التناسب بين حصة العضو في صندوق النقد الدولي وبين قوته التصويتية.
 - ب- حرمان أو انتقاص حق الدول النامية في إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية، واستئثار الدول المتقدمة، بجميع شؤون إدارتها بناء على التمييز بين الطائفتين في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وحجم الناتج القومي ودرجة النفوذ الدولي.
 - ج- سعي الدول النامية إلى خلق أطر تنظيمية للتكتل فيما بينها من أحدثها تكتل بريكس بلس، تمكنها من اتخاذ إجراءات موحدة ومحددة للدفاع عن مصالحها في مواجهة التقلب الشديد في أسعار صادراتها من المواد الأولية، وارتفاع أسعار وارداتها الغذائية ومنع الدول المتقدمة لنقل وتوطين تكنولوجيا الإنتاج إليها، وندرة مواردها الدولارية اللازمة لتمويل وتسوية مدفوعات تجارتها الدولية، وضرورات إحلال عملاتها الوطنية محل الدولار في تسوية مدفوعاتها الدولية، إلى غير ذلك من المصالح الحيوية الخاصة بها، وهي مصالح لم تعد تحتل تسويق الدول المتقدمة أو تنازلاتها في تحقيقها، وتلمي على الدول النامية تكوين

التكتلات الاقتصادية لخلق نظام اقتصادي ونقدي عالمي جديد متعدد الأقطاب يعمل على تحقيقها.

د- غياب العدالة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فالدول الغنية تسخر الأزمات الدولية وفي مقدمتها تغير المناخ، والجوائح الصحية، والحروب الإقليمية، من أجل الحصول على الامتيازات الباهظة، ومضاعفة الأعباء على الاقتصاديات النامية والصاعدة، وذلك بما يزيد من تفاقم الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية وبما يوسع من هوة اللامساواة بين كلتا الطائفتين من الدول.

هـ- انه نظام مازال يسمح للدول الكبرى المتقدمة باستخدام المنظمات الاقتصادية الدولية أدوات لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم، واستخدام العقوبات الاقتصادية والتعجيز المالي والتلاعب بأسعار الفائدة، والمساعدات الإغاثية، والحصار الاقتصادي، أسلحة فاعلة في حروبها الجيوسياسية والاقتصادية والتجارية ضد الدول غير الصديقة، فقد كان الهدف الرئيسي من وراء إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أصبح فيما بعد جزءاً من مجموعة البنك الدولي، كان رفع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء حيث كان الصندوق يهدف إلى إزالة قضايا الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار المالي وكان البنك يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، والحد من مشكلة الفقر لكنه وبعد مرور نحو ثمانين عاماً من التوقيع على اتفاقية بريتون وودز ومن التصديق التشريعي من قبل حكومات الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية، وعلى الرغم من أن الأهداف المذكورة، مازالت هي الأساس المعلن لإطار عمل هاتين المنظمتين، إلا أنهما تحولتا تدريجياً إلى أداتي عقاب سياسية واقتصادية في يد القوي العظمي الأورو أمريكي في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، وهو الأمر الذي يدعو بالبحاح إلى البحث والسعي الجاد إلى تطوير النظام المالي والنقدي العالمي وجعله أكثر عدلاً في مواجهة الأزمات الدولية المتلاحقة، من خلال توجيه المزيد من الموارد المالية نحو دعم الدول الفقيرة المتضررة من التغير المناخي الذي لم يكن لها يد في حدوثه، ومن الحروب الإقليمية التي لا

ناقاة لها فيها ولا جمل، ومن الجوائح الصحية التي تتبادل الدول الكبرى الاتهامات بصناعتها في معاملها البيولوجية.

٦- أن النظام الاقتصادي والمالي والنقدي الحالي نظام أصابته الشيوخة لعجزه عن تعزيز التعاون والنمو بين الدول المشاركة، وعن تجنب الدول الفقيرة التعقيدات المالية التي تواجهها بسبب الحروب الإقليمية والتغير المناخي والكوارث البيئية والأوبئة الصحية، وحروب أسعار الفائدة التي نشرت التضخم على مستوى العالم، وذلك من خلال كيانات تعمل على تعزيز التعاون وتحقيق التوازن في أسعار الصرف ومنع الزيادات التنافسية في أسعار الفائدة على العملات الدولية، مع ضمان استقلال واستقرار السياسات المحلية في الدول الفقيرة من أجل رفع مستوى التشغيل في مواردها وزيادة الدخل القومي والدخول الفردية الحقيقية، وذلك بما يساعد هذه الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتقليل نسبة الفقر العام في دخلها القومي والفقر الخاص في دخول مواطنيها ليس باعتبار الفقر أمراً غير مقبول اجتماعياً وأخلاقياً فقط، وإنما لأنه يشكل أرضية خصبة وبيئة مناسبة للإرهاب والتطرف، كما يشكل التحدي الأكبر أمام السلم والأمن الدوليين.

٧- التطورات المتلاحقة التي شهدتها النظام النقدي الدولي والتي أخرجته عن إطاره الموضوع له كنظام يعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين مختلف بلدان العالم والمحافظة على سلامة واستمرارية النمو الاقتصادي، وأدت إلى تغيير طبيعة المخاطر المالية التي يشهدها وإلى تزايد الأزمات المالية العالمية، وهو الأمر الذي يستلزم تبديل هذا النظام بنظام جديد يتناسب مع طبيعة المرحلة الآنية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، ولعل من أهم هذه التطورات والمتغيرات المشار إليها ما يلي:

- انهيار نظام بريتون وودز القائم على ضمان حد أدنى من الاستقرار لأسعار صرف عملات الدول، وتوفير حد أدنى من السيولة الدولية لكل دولة والعمل على استمرار ونمو الاستثمارات الدولية، حيث انهار هذا النظام وتحول النظام النقدي الدولي إلى نظام أسعار الصرف المرنة الذي يلعب الدولار الأمريكي فيه الدور المحوري.

- الانفتاح المتزايد و النمو اللانهائي للتجارة الدولية وظهور التجارة الإلكترونية.
- التذبذب في أسواق رأس المال العالمية وتأرجح تدفقات رأس المال الأجنبي ما بين التوسع والانكماش واستخدام أسعار الفائدة كأداة لذلك.
- ظهور العملات المشفرة والعملات الافتراضية والإلكترونية.
- بزوغ نجم الاقتصادات الناشئة والأسواق الصاعدة التي تبني تحقيق المصالح الوطنية وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو، وتكون أرصدة ضخمة من الاحتياجات النقدية لتأمين دولها من الصدمات المفاجئة.
- إعادة تشكيل مراكز القوي بين العملات الدولية الرئيسية القابلة للتحويل، وظهور العديد من العملات المنافسة للدولار مثل اليورو واليوان والين، وذلك حيث أصبح اليوان الصيني أحد العملات الأربع التي تقوم بها حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي.
- ظهور قاعدة نقدية جديدة يتم بموجبها تبادل العملات الوطنية بين البنوك المركزية واستخدامها أدوات تسوية لمدفوعات التجارة الدولية بديلة عن الدولار^(١).
- تزايد مخاطر العملات المشفرة التي لا يمكن التحكم فيها من جانب البنوك المركزية ولا المؤسسات النقدية الدولية مثل البيتكوين والايثيريوم، والتي تعرض مختلف اقتصادات العالم لمخاطر عدم الاستقرار المالي، لزيادة إقبال الأفراد والبنوك على حيازتها طعماً في الحصول على عائداتها المرتفعة وإحلالها في الادخار محل العملات والأصول المحلية.

(١) وتفعيلاً لهذه القاعدة فقد وقع البنك المركزي المصري مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٢٣ اتفاقية ثنائية لمبادلة العملة تتيح مقايضة الجنيه المصري والدرهم الإماراتي بقيمة أسمية تصل إلى ٤٢ مليار جنيه و ٥ خمس مليارات درهم، وفي تاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٣ أعلن البنك المركزي الروسي ضم الجنيه المصري ضمن سلة أسعار الصرف الخاصة بالروبل الروسي وقد سجل الجنيه المصري ما قيمته ٣٣, ٢ روبل روسي، ويسمح هذا القرار باستخدام الجنيه المصري والروبل الروسي في المعاملات التجارية بين البلدين بدلاً من الدولار.

المبحث الرابع

أبعاد دعوة بريكس بلس إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب

قد يكون من السابق لأوانه الحكم على قدرة أو عدم قدرة تكتل البريكس بلس على أحداث تغيير حقيقي في نظام النقد الدولي الراهن، وإيجاد مؤسسات مالية بديلة لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، حيث يحتاج هذا التغيير إلى مزيد من الوقت حتي يتمكن تكتل البريكس وتطوره إلى البريكس بلس بتوسيع قاعدة عضويته، وإنشاء وتطوير بعض أدوات ومؤسساته المالية وفي مقدمتها بنك التنمية الجديد، وتوالي وانتظام انعقاد مؤتمرات القمة لأعضائه، والتفكير في إصدار عملة مشتركة خاصة بالتكتل لإجراء المعاملات التجارية بين دوله، ثم تعدد عقد الاتفاقيات الثنائية بين أعضائه وبين دول أخرى خارج عضويته لإحلال عملاتها الوطنية محل الدولار في عمليات تسوية مدفوعاتها التجارية، كل هذه الخطوات والإجراءات الفعلية مؤشرات على جدية وفاعلية حركة التكتل في سعيه نحو إقامة نظام نقدي عالمي متعدد الأقطاب.

شكل وأهداف النظام المتعدد الأقطاب:

- من المتوقع أن يتسم هذا النظام بما يأتي:
- ١- أن يأخذ في بداياته شكل النظام الموازي، وليس البديل للنظام الحالي.
 - ٢- أن ينحاز النظام الجديد لصالح الدول النامية والاقتصادات الصاعدة.
 - ٣- أن يسعى جاهداً إلى كسر احتكار الدولار الأمريكي وهيمنته على عرش الاحتياطي النقدي العالمي والعملات الدولية.
 - ٤- أن يسعى نحو تحقيق التوازن والعدالة في العلاقات التجارية الدولية.
 - ٥- إتاحة المزيد من الفرص أمام الدول النامية لزيادة صادراتها والتخلص من القيود التعسفية التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها.
 - ٦- أن يسعى إلى هدم جدران النظام الاقتصادي الأحادي القطب المتبع لسياسات لا تخدم سوى مصالح وأطماع الدول الأكثر تقدماً على حساب الدول الأكثر فقراً، والدائب التدخل السافر في شئون الغير تحت مزايم الدفاع عن حقوق الإنسان وإشعال الحروب الإقليمية والأهلية بالوكالة لترويج صناعاته العسكرية.

الأبعاد الرئيسية للدعوة إلى إقامة نظام نقدي عالمي متعدد الأقطاب :

أولاً: التحرر من هيمنة الدولار الأمريكي:

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة وقوة عظمى، فقد كانت الحرب بعيدة عن أراضيها، ولم يتأثر بها جهازها الإنتاجي، وكانت أكبر منتج ومورد للسلاح إلى دول التحالف، وأكبر منتج ومورد للغذاء إلى دول التحالف وأكبر مقرض وأكبر مالك وحائز للذهب، وصاحبة أقوى عملة ورقية محمية بغطاء كبير من الذهب.

وكأي منتصر في أية حرب إقليمية أو عالمية فقد حرصت الولايات المتحدة على جمع الغنائم، وكان من أهم الغنائم التي حرصت الولايات المتحدة على جمعها هي إحلال قاعدة الدولار محل قاعدة الإسترليني، وتنصيب الدولار على عرش العملات الدولية في العالم، وبمقتضى القرض الذي قدمته الولايات المتحدة إلى بريطانيا ببلغ ٣٧٥٠ ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين مليون دولار، أصبح للدولار في نظام النقد الدولي أربعة مراكز رئيسية هي:

- ١- أصبح العملة التي تتخذ كوحدة لحساب أو لقياس قيم باقي العملات في العالم، بحيث يعبر عن سعر صرف كل عملة من هذه العملات في شكل قدر معين من الدولارات.
- ٢- أصبح العملة الأكثر استخداماً عالمياً كوسيلة لتسوية المدفوعات الدولية الناتجة عن المعاملات التجارية والمالية بين الدول والأكثر قبولاً عن طيب خاطر من مختلف الدول.
- ٣- أصبح العملة التي تستخدمها السلطات النقدية في كافة دول العالم أكثر من أية عملة أخرى للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي فيها، للمحافظة على أسعار صرف عملاتها بالنسبة إلى الدولار نفسه، وليس بالنسبة إلى أية عملات أخرى.
- ٤- أصبح العملة الرئيسية التي تحتفظ بها كافة الدول كاحتياطات نقدية إلى جانب الذهب، وكغطاء إصدار لعملاتها، وذلك فيما يعرف بالحسابات أو بالأرصدة الدولارية.

الدولار عبر ثمانية عقود:

١- في المراحل الأولى وبعد أن حظي الدولار بمراكزه الأربعة المتقدمة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ودخول اتفاقية بريتون وودز حيز التنفيذ، عادت على التجارة الدولية فوائده واضحة نتيجة لقاعدة الدولار، والمتمثلة في وجود عملة دولية مقبولة من جميع الدول، كوسيلة لتسوية المدفوعات التجارية الدولية، وعملة قابلة للتحويل من مكان إلى آخر، وقد لعب الدولار في هذه المرحلة دورًا مهمًا في تسهيل تدفق الأموال والسلع حول العالم، حيث كان شراء أو بيع السلع والخدمات خاصة النفط يتم بالدولار، وكانت السندات التي تصدرها الحكومات تسعّر بالدولار، وكان الدولار هو الملاذ الآمن للمستثمرين عندما تنهار الأسواق المالية.

٢- في المرحلة الثانية: أصبح الدولار الأمريكي مصدرًا لخطر متزايد على الاقتصاد الدولي وترجع أهم أسباب هذا الخطر إلى ما يأتي:

- العشوائية في خلق وزيادة حجم السيولة الدولية، التي أصبحت تخلق عن طريق زيادة العجز السنوي في ميزان المدفوعات الأمريكي، دون الأخذ في الاعتبار التطور الفعلي لحجم التجارة الدولية ومدي حاجة زيادتها إلى التمويل.

نشأة وزيادة معدلات التضخم العالمي الزاحف وذلك نتيجة لثلاثة عوامل هي:

أ- احتفاظ البنوك المركزية في غالبية الدول بالدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية مقبولة عالميًا، وكغطاء إصدار لعملاتها الوطنية، ثم استثمار هذه البنوك جزءًا من الاحتياطي الدولارى لديها في شراء سندات وأذون خزانة أمريكية، ومن ثم عودة هذا الجزء إلى البنوك الأمريكية.

ب- استناد السلطات النقدية الأمريكية إلى الأصول الدولارية المستثمرة، كغطاء إصدار لإصدار المزيد من الدولارات، بما يؤدي إلى وجود خلق مزدوج للنقد في العالم وإلى زيادة معدلات التضخم النقدي المحلي والدولي.

ج- أدت زيادة السيولة الدولارية في العالم إلى وجود عشرات المليارات من رءوس الأموال الساخنة سريعة الانتقال من دولة إلى أخرى إما بحثاً عن سعر الفائدة الأكثر ارتفاعاً، أو بهدف المضاربة على العملات أو هرباً من احتمال تخفيض سعر الدولار عند ظهور بوادر على صفقة، وذلك بما أدى إلى عدم استقرار العلاقات المالية الدولية.

ولعل من أهم أسباب تحول الدولار الأمريكي إلى مصدر خطر على الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة (الثانية) ما يأتي:

- تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٧٠:
- زيادة حجم السيولة الدولارية عن الحد المرغوب فيه للدول الأخرى من أجل تكوين احتياطياتها النقدية الدولية وتمويل مبادلاتها التجارية.
- ضعف ثقة العالم في الدولار وتزايد إقبال الدول على تحويل أرصدها الدولارية إلى ذهب بما أدى إلى نقص أرصدة الذهب لدى الولايات المتحدة.
- وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى أزمة شديدة في نظام النقد الدولي، والانتقال بالدولار إلى المرحلة الثالثة من مراحل تطوره.
- المرحلة الثالثة ١٩٧١-١٩٧٣: شهدت هذه الفترة الوجيزة التي لا تزيد على عام ونصف ثلاثة أحداث تاريخية في حياة الدولار الأمريكي كان لها أمدح الآثار على العلاقات النقدية الدولية وفي بيان هذه الأحداث نقول:
- الحدث الأول: في تاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧١ أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الوقف المؤقت لتحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية إلى ذهب، أو إلى أصول احتياطية أخرى، مع عدم المساس بالسعر الرسمي للدولار مقومًا بالذهب (وهو السعر الذي تحدد باتفاقية بريتون وودز عند ٣٥ دولارًا للأونصة) (الأونصة) من الذهب.

وأيا كانت الأسباب التي تذرعت بها الولايات المتحدة لاتخاذ هذا الإجراء الذي اتخذته بإرادتها المنفردة دون تشاور مع صندوق النقد الدولي أو مع الدول الأخرى، فقد كانت له انعكاسات سلبية على المستوى العالمي من أهمها:

- التنصّل من الالتزام الذي التزمت به منذ ٣١ يناير ١٩٣٤ أمام الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية، بقبول تحويل ما تريده هذه البنوك والحكومات من دولارات مملوكة لها إلى ذهب وقد أحدث ذلك اضطراباً واسعاً في أسواق النقد والمال الدولية.
- تبديل قاعدة النقد الدولي من قاعدة الدولار القابل للتحويل إلى ذهب إلى قاعدة الدولار الورقي غير القابل للتحويل.
- الإبقاء على سعر الدولار مقومًا بالذهب دون تغيير، وهذا الإجراء يعني على الدول الأخرى صاحبة العملات القوية مثل المارك الألماني والين الياباني أن ترفع سعر صرف عملاتها بما يؤدي إلى رفع أسعار صادراتها في الأسواق العالمية مقارنة بالصادرات الأمريكية، وبما يؤدي إلى زيادة الصادرات الأمريكية وخفض الواردات، وبما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، أي أن القصد من الإجراء كان إرغام الدول الأخرى على علاج العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وكرد فعل لذلك عوّمت كل من ألمانيا وهولندا عملتيهما.
- الحدث الثاني: في تاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧١، ونتيجة لتعويم الدول العشر الغنية^(١) لسعر صرف عملاتها في مقابل الدولار، ورفضها أن تستمر بنوكها المركزية في شراء الدولار في مقابل عملاتها تدعيمًا لسعره الرسمي، فقد انخفضت قيمة الدولار بالنسبة إلى هذه العملات في أسواق النقد العالمية نتيجة لزيادة عرضه عن الطلب عليه.

(١) وهي ألمانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج واليابان وسويسرا وإنجلترا وفرنسا وكندا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونتيجة لاجتماع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بالرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في جزر الأزور في ١٤ ديسمبر ١٩٧١، فقد عقد وزراء مالية مجموعة الدول العشر الغنية ومحافظوا بنوكها المركزية اجتماعًا مهمًا في ١٨ ديسمبر في متحف سميثسونيان بواشنطن وانتهوا إلى اتفاق نقدي عرف فيما بعد باتفاق واشنطن يقضي بزيادة سعر أوقية (أونصة) الذهب من ٣٥ إلى ٣٨ دولارًا للأوقية، وذلك بما يعنى تخفيض قيمة الدولار مقومًا بالذهب بنسبة ٨٩,٧٪. وبهذا نقص المحتوي الذهبي للدولار من ٠,٨٨٨٦٧١ من الجرام إلى ٠,٨١٨٥١٥٦ من الجرام، كما أصبح يساوي ٠,٩٢١٠٥٣ من وحدات السحب الخاصة بعد أن كان يُساوي وحدة كاملة.

وقد كان هذا التخفيض لقيمة الدولار بالنسبة إلى الذهب هو أول تخفيض من عام ١٩٣٤ وثالث تخفيض منذ عام ١٧٩٢ وقد أدى هذا التخفيض إلى عدة نتائج من أهمها:

- بداية اهتزاز عرش الدولار كمحور لنظام النقد الدولي الذي أقامه اتفاق بريتون وودز.

- زعزعة مكانة الدولار كعملة احتياطي دولية بلا منازع، وكأداة لقياس قيم العملات وأداة لتسوية المدفوعات الدولية المؤجلة.
- إصابة الدول التي تحتفظ باحتياطيات دولارية بخسارة تعادل الانخفاض في قيمة الدولار.

- توليد رغبة الدول وعلماء الاقتصاد للبحث عن بدائل أخرى للدولار يمكن الاطمئنان إليها كأدوات ثابتة لقياس القيم وكقاعدة للمدفوعات الآجلة وكملاد أكثر أمانًا للدخار.

- بدء أولى خطوات انهيار نظام بريتون وودز.
- اتّسام السعر الرسمي الجديد للدولار بالصورية، نظرًا لعدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب عند سعر ٣٨ دولارًا للأوقية.
- توالي ارتفاع سعر الذهب في السوق الحرة.

الحدث الثالث: في تاريخ ١٢ فبراير ١٩٧٣: نظرًا لضالة النتائج المترتبة على تخفيض قيمة الدولار في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ في إحداث فائض في ميزان المدفوعات الأمريكي

وذلك بما زاد من عدم الثقة في الدولار، ومن التحول عنه إلى العملات الأوروبية القوية، وبخاصة إلى الين الياباني، فإنه وفي يوم الإثنين ١٢ فبراير ١٩٧٣ أعلنت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ من حقوق السحب الخاصة، بحيث أصبح يساوي ٨٢٨٩٤٩,٠ من الوحدة، بعد أن كان يساوي ٩٢١٠٥٣,٠ من هذه الحقوق عقب تخفيضه في ١٨ ديسمبر ١٩٧١، ويلاحظ على هذا التخفيض ثلاثة أمور مهمة هي:

- ١ - أنه بالنسبة إلى حقوق السحب الخاصة وليس إلى الذهب.

- ٢ - أنه ترتب عليه تلقائيًا ارتفاع سعر الذهب في السوق الحرة بلندن إلى حوالي ٩٠ تسعين دولارًا للأوقية.

- ٣ - أنه وبحوث هذا التخفيض تؤكد نهائيًا اهتزاز الدولار عن عرشه الذي تربّع عليه في قمة النظام النقدي الدولي منذ اتفاقية بريتون وودز، وعجزه عن الاستمرار كقاعدة للمدفوعات الآجلة وأداة لقياس قيمة النقود الأخرى والسلع المادية.

الدولار منذ العام ١٩٧٣ وحتى جائحة كوفيد (مارس ٢٠٢٠):

على الرغم من تأثير الأحداث الثلاثة المتقدمة على موقف الدولار، إلا أنه لم يفقد كامل قدرته على أن يظل أكثر من أي عملة أخرى مخزنًا حقيقيًا للقيمة، وأن يستمر كعملة مهيمنة في تسوية المدفوعات التجارية بين الدول، وكعملة رئيسية في تكوين احتياطات الحكومات الأجنبية، وأن يتمتع بقدر كبير من الثقة على مستوى الأفراد والمشروعات والحكومات وقد يكون المرجح في ذلك هو أنه عملة أقوى دولة عسكريًا واقتصاديًا، وأكثر دولة انضباطًا في سياساتها المالية والنقدية والاقتصادية.

ثلاثة مؤشرات تصب في تعزيز مسار الاستغناء الدولي التدريجي عن الدولار:

المؤشر الأول:

- ١ - انتهاء مدة نفاذ ترتيبات الاتفاق الذي عقده وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر مع صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية في ٨ يونيو ١٩٧٤ والمعروف باتفاق البترودولار الذي كان يقضى باتخاذ الدولار عملة وحيدة لتسعير البرميل من صادرات النفط السعودية،

واستثمار الفوائض النفطية السعودية في سندات الخزانة الأمريكية، وتدوير تلك الفوائض مع فوائدها في الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الغربية، وهو الاتفاق الذي احتذت به باقي دول الخليج العربي المصدرة للنفط، والذي ربطت على أساسه كل دول الأوبك أسعار صادراتها النفطية في أوائل عام ١٩٧٥ والذي ترتب عليه ما يلي:

- أ- ازدهار سوق السندات الأمريكية في ظل ضمان وجود مشترين ثابتين دائمين لها.
 - ب- توسع أمريكا في إصدار الدولار (الوهمي) لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها باعتباره عملة السيولة الدولية وعملة تسعير واستيراد النفط والطاقة.
 - ج- اتساع الفجوة بين الأرصدة الدولارية لدى دول العالم والأرصدة الذهبية المقابلة لها لدى الولايات المتحدة.
 - د- ومن خلال ربط تسعير وتصدير النفط بالدولار، واستخدامه كعملة دولية للسيولة والتقييم والمبادلات والاحتياطيات، فقد قويت مكانته وتزايد الطلب العالمي عليه، وأمكن للولايات المتحدة أن تطبع منه ما تشاء من مليارات أو تريليونات، وأن تشتري به ما تشاء من السلع والخدمات من جميع أسواق العالم دون حدود، ودون مقابل حقيقي اللهم إلا أوراق لا تساوي أكثر من تكلفة طباعتها.
- واليوم وأثناء كتابة هذه السطور، انقضت خمسون سنة على اتفاق البترودولار وهي المدة التي كانت محددة لنفاذه وقت التوقيع، ولم يصل إلى علم كاتب هذه السطور أن المملكة العربية السعودية أو أي من دول الأوبك قد جددت العمل به لأية مدد أخرى وذلك بما يرجح انقضاء العمل بهذا الاتفاق، ولعل من أهم المؤشرات الدالة على انقضاء العمل بهذا الاتفاق ما يلي:

- ١ - الطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية للانضمام إلى بنك التسويات الدولية^(١)، كعضو كامل العضوية في أوائل يونيو ٢٠٢٤، والذي يعد بنكاً للبنوك المركزية للدول الأعضاء البالغ عددها ٦٣ دولة بالإضافة إلى ٢٦ دولة منضمة إليه بصفة مراقب ومن أبرز أعضائه: البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وبنك الشعب الصيني، وبنك تايلاند وسلطة النقد في هونج كونج.
- ٢ - التوجه القائم بين المملكة العربية السعودية والصين التي تعتبر من أكبر مستوردي النفط السعودي لتسعير معاملات النفط باليوان الصيني ومبادلة الريال السعودي باليوان الصيني بين البنكين المركزيين للدولتين.
- ٣ - انضمام المملكة العربية السعودية إلى تكتل بريكس بلس اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٤ وهو ما يعني بالتبعية توجه الدولة السعودية نحو استخدام العملات التي يحددها التكتل بديلاً عن الدولار في تسوية مدفوعات الدول الأعضاء فيه.
- ٤ - وفي ذات السياق نشير هنا إلى الاتفاق الموقع بين الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة على تسوية قيمة واردات الصين من الغاز الطبيعي الإماراتي باليوان الصيني اعتباراً من مارس ٢٠٢٣، كما نشير إلى توجه دولة الإمارات لتسوية معاملاتها التجارية مع الهند بالعملة الوطنية للدولتين (الروبية والدرهم) وصفوة القول فيما تقدم:

فإن انقضاء اتفاق البترودولار، دون تحديد له حتى الآن، إضافة إلى توسع الولايات المتحدة الأمريكية في طباعة الدولار بلا ضوابط ولا حدود، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وتفاقم حجم الدين الأمريكي، مؤثرات بالغة الخطر

(١) يرجع الأصل في تأسيس هذا البنك إلى المادة الخامسة عشرة من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٣٠ عندما أنشئ كهيئة أو منظمة دولية لتسوية التعويضات المفروضة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، ثم تحولت هذه الهيئة إلى مؤسسة مالية دولية عام ١٩٩٣ لتعزيز التعاون بين البنوك المركزية في الدول الأعضاء وتوفير تسهيلات إضافية للعمليات المالية الدولية والاحتفاظ لديه بوسائل من البنوك المركزية وإدارتها والعمل كمتندي التعاون النقدي الدولي.

وشديدة الضرر على اقتصادات مختلف الدول، ومنعطفات قوية لتعزيز توجهات الكثير من الدول نحو الاستغناء التدريجي عن الدولار بقدر الإمكان في المعاملات المالية والتجارية الدولية.

المؤشر الثاني على انتهاء العمل باتفاق البترودولار لعام ١٩٧٤:

ولعل من أهم المؤشرات الدولية التي تصبّ في تعزيز مسار الاستغناء الدولي عن الدولار أن الولايات المتحدة في علاقاتها مع الدول الأخرى المتصلة باستخدامات الدولار لا تعرف إلا تحقيق مصالحها الخاصة، حتى لو أدى تحقيقها إلى إلحاق الضرر بأصدق أصدقائها، ومن الوقائع التي نسوقها على ذلك ما يلي:

أ- في عام ١٩٧١ كانت أسعار الفائدة في ألمانيا الغربية مرتفعة عن أسعارها في الولايات المتحدة فتدفقت الدولارات بكميات كبيرة إلى السوق الألمانية سعيًا وراء سعر الفائدة الأكثر ارتفاعًا ونظرًا لتوقع المزيد من العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، فقد تزايد تدفق الدولارات على السوق الألمانية ابتداء من شهر أبريل ١٩٧١، حيث شهد سوق الصرف في فرانكفورت في اليوم الأول من أبريل تدفق نحو مليار دولار، مما أضطر البنك المركزي الألماني (البوندسبنك) إلى التدخل بشراء حوالي ثلاثة مليارات دولار خلال شهر أبريل لدعم السعر التبادلي للدولار وقد سبب هذا الفيض من الدولارات مشكلة كبيرة للبنك المركزي الألماني في مجال سياساته النقدية التي كان يسعى من خلالها إلى تحجيم الائتمان لمكافحة التضخم.

ولم يتوقف تأثير هذا التدفق للدولار على السوق الألمانية إلا بتعويم ألمانيا للمارك الألماني بتاريخ ١٠ مايو، وبإنهاء التزام المركزي الألماني بمساندة السعر الرسمي للدولار بشرائه منعًا لهبوط سعر تعادله بالمارك الألماني عن الحد الأدنى لهذا السعر نتيجة لزيادة عرضه عن الطلب عليه.

والأمر الجدير بالملاحظة في هذه الواقعة أن كلا من وزارة الخزانة الأمريكية أو البنك المركزي الأمريكي لم يحرك ساكنًا، ولم يفعل شيئًا لعلاج الموقف، وكأن

المشكلة هي مشكلة الدول التي تتدفق إليها الدولارات، وهي التي يتعين عليها إيجاد الحلول لها، وقد رفض البنك الفيدرالي الأمريكي وقتئذ رفع سعر الفائدة على الدولار للحد من خروج الأموال الساخنة من الولايات المتحدة إلى دول أوروبا بحثاً عن سعر الفائدة الأعلى.

ب- أما الواقعة الثانية الدالة على أن الولايات المتحدة لا تعرف في علاقاتها مع الدول الأخرى المتصلة باستخدامات الدولار إلا تحقيق مصالحها الخاصة حتى ولو أدي تحقيقها إلى إلحاق الضرر بأصدق أصدقائها فتتلخص فيما يلي:

أنه وفي تاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧١ أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الوقف المؤقت لتحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزي الأجنبية إلى ذهب، أو إلى أصول احتياطية أخرى، مع عدم المساس بالسعر الرسمي للدولار مقوماً بالذهب (أي ٣٥ دولارًا لكل أوقية (أونصة) من الذهب وذلك مع فرض ضريبة إضافية مقدارها ١٠٪ على الواردات الخاضعة للضريبة الجمركية.

وقد كان المقصود من فرض هذه الضريبة، أن تكون وسيلة للمساومة والضغط على الدول الأخرى لإجبارها على الإسهام في علاج العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكي، كما كان هذا الهدف هو المقصود من وقف تحويل الدولار إلى ذهب مع الإبقاء على سعره الرسمي وعدم تغيير قيمته بالذهب، وذلك حيث يعبر الإجراءان عن قصد الولايات المتحدة إلقاء العبء على الدول الأخرى ذات العملات القوية وخاصة ألمانيا واليابان، لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات الأمريكي، وذلك عن طريق رفع قيمة المارك الألماني والين الياباني مما يجعل أسعار الصادرات الألمانية واليابانية، أغلي نسبياً من أسعار الصادرات الأمريكية في الأسواق العالمية، وبهذا تزداد صادرات الولايات المتحدة وتقل وارداتها ويتضاءل العجز في ميزان مدفوعاتها، كل هذا مع عدم المساس بمركز الدولار بعد تخفيض سعره الرسمي مقوماً بالذهب.

ج- أما الواقعة الثالثة في السياق الذي نحن بصدده فتمثل في: أنه وفي عقاب تفشي جائحة كورونا منذ عام ٢٠١٩، أصيب الاقتصاد العالمي بعدد من التداعيات من أهمها:

- تزايد الإنفاق العام علي مكافحة الآثار الصحية للجائحة.
- التوقف الكلي أو الجزئي لبعض عناصر الجهاز الإنتاجي.
- تزايد احتياجات الطبقات الأكثر فقرًا إلى الحماية الاجتماعية.
- تفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة لقلّة الصادرات وزيادة الواردات.
- ظهور بؤر التضخم العالمي.

ثم إنه وقبل أن يفيق الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا، وبالتحديد في نهايات شهر فبراير ٢٠٢٢ نشبت الحرب العالمية بالوكالة بين روسيا وأوكرانيا ودول التحالف الأورو أمريكي الداعم لأوكرانيا، والتي تسببت في الكثير من التداعيات الاقتصادية العالمية من أهمها:

- عرقلة تصدير القمح والحبوب الغذائية والزيوت وغيرها من المواد الغذائية والتي تعتبر الدولتان المتحاربتان أكبر منتج ومصدر لها على مستوى العالم بما أدى إلى زيادة أسعارها في الأسواق العالمية أكثر من ضعف أسعارها قبل نشوب الحرب.
- عرقلة سلاسل الإمداد العالمية وتوقف الكثير من خطوط المواصلات البحرية والجوية على مستوى العالم.
- زيادة أسعار التأمين والشحن والنقل البحري والجوي.
- زيادة أسعار النفط والغاز الطبيعي الروسي المصدر إلى أوروبا إما نتيجة لتدمير خطوط نقله وإما نتيجة للمقاطعة الاقتصادية التي فرضتها دول التحالف على روسيا وهو الأمر الذي أدى تلقائيًا إلى ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية.
- وبصفة عامة نشأة وتفاقم التضخم العالمي الجامح في أسعار جميع السلع والخدمات ولما كان الاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد استهلاكي على مستوى العالم وكان الأمريكيون لا يطيقون تحمل أدنى نسبة من التضخم لذلك:

فإنه وتحت ذريعة مكافحة التضخم الذي لم تكن نسبته قد تجاوزت في أمريكا الاثنان في المائة لجأ البنك الفيدرالي الأمريكي إلى اتباع سياسة التشدد بالرفع المتوالي لأسعار الفائدة على إيداع الدولار لدى البنوك الأمريكية، تحقيقاً لعدة أهداف من أهمها:

١ - الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات.

٢ - الحد من زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند الأفراد على السلع والخدمات الاستهلاكية.

٣ - الحد من قدرة الوحدات الإنتاجية على بيع منتجاتها للأفراد بالتقسيط، وتحصيل أثمانها عن طريق الكمبيالات القابلة للخصم لدى البنوك التجارية.

٤ - رفع تكلفة حصول المستهلكين على التمويل المصرفي اللازم لنفقاتهم الاستهلاكية وإرغامهم على ترشيد استهلاكهم.

٥ - الوصول بالاقتصاد القومي إلى معدل تضخم معتدل يدعم الاستقرار الاقتصادي ويجعل الاقتصاد الكلي في حالة توازن حركي منتظم يزيد من الناتج المحلي ويحقق الاستقرار النسبي لأسعار المستهلك.

٦ - جذب الدولار المهاجر إلى السوق الأمريكية سعياً وراء الحصول على الفوائد المرتفعة.

٧ - الحفاظ على الاستثمار الأجنبي في أدوات الدين الحكومية الأمريكية (السندات وأذون الخزانة)، حيث يؤدي رفع سعر الفائدة عليها إلى الاحتفاظ بها من جانب المستثمرين فيها.

٨ - تحفيز الأمريكيين والأجانب على دولرة مدخراتهم، ترقباً لارتفاع أسعار صرف الدولار وسعياً وراء الحصول على الفوائد المرتفعة على إيداعات البنوك.

٩ - تحقيق التوازن بين العرض الكلي للنقد والطلب الكلي عليها بما يضمن استقرار مستويات الأسعار والحفاظ على قيمة العملة.

السعر التوازني للفائدة:

- يمكن اعتبار أسعار الفائدة على الودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية كلمة السر في إحداث الكثير من النتائج الاقتصادية منها:
- ١- يعد ارتفاع سعر الفائدة كلمة السر في كبح جماح التضخم لما يرتبه هذا الارتفاع من تقليل الميل الحدي للاستهلاك وزيادة الميل الحدي للادخار عند الأفراد والمشروعات.
 - ٢- تعد المبالغة في ارتفاع أسعار الفائدة كلمة السر في تعثر البنوك التجارية وربما إخفاقها في إدارة الودائع لديها وفي إدارة مخاطر الائتمان لما يترتب على تلك المبالغة من إحجام المستثمرين عن طلب التمويلات اللازمة لمشروعاتهم الاستثمارية نظراً لارتفاع تكلفتها.
 - ٣- يعد انخفاض سعر الفائدة كلمة السر في زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان، وإلي زيادة الطلب الكلي على سلع وخدمات الإنتاج والاستهلاك والخروج من مرحلة الكساد والانكماش.
 - ٤- يعد السعر التوازني للفائدة الذي يسمح بخفضها أو زيادتها بحسب الدورة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي للدولة، كلمة السر في توازن الأسواق والأسعار وزيادة فرص النمو.

والخلاصة:

فإن سعر الفائدة من أهم الأدوات الأولية للسياسة النقدية التي يمكن للبنك المركزي استخدامها لمعالجة الكساد عن طريق تخفيضها لتيسير الائتمان الاستثماري أو لمعالجة التضخم برفعها لزيادة الادخار وتخفيض الاستهلاك والتحكم في مستوى الطلب الكلي، حيث يكون من الضروري الحد من مستوى الطلب الكلي بإتباع سياسة نقدية انكماشية أو متشددة وذلك عن طريق تقليص عرض النقود وتقليل كمية الأرصد النقدية الحقيقية المتوفرة لإنفاق الأفراد، وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة المصرفية لتحفيز الأفراد على إيداع ما بأيديهم

من النقود في المصارف والتضحية الوقتية برغباتهم في الاستهلاك طمعاً في الحصول على الفوائد المرتفعة، وسوف يؤدي هذا المسلك إلى انخفاض الطلب الكلي وتراجع حدة التضخم والوصول بالأسعار إلى مستوى التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات.

غير أن المبالغة في رفع أسعار الفائدة تؤدي إلى نتائج اقتصادية عكسية من أهمها:

النتائج غير المرغوبة للمبالغة في رفع أسعار الفائدة:

- ١ - إحداث اضطرابات في القطاع المصرفي قد تؤدي إلى إخفاق أو تعثر بعض البنوك في رد ودائع المودعين لديها وإعلان إفلاسها، وذلك على نحو ما شهدناه في بنك (سيليكون فالي) الأمريكي في الأسبوع الثاني من شهر مارس عام ٢٠٢٣ الذي أنهى في أقل من ٤٨ ساعة بعد فشل كل محاولات إنقاذه وتتلخص قصة هذا البنك في الآتي:
- لثماني مرات متتالية في عام ٢٠٢٢ والربع الأول من عام ٢٠٢٣ واصل البنك الفيدرالي الأمريكي سياسته الرامية إلى كبح التضخم المرتفع في الولايات المتحدة عن طريق رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية الأمريكية حتى أوصلها إلى أعلي مستوى لها منذ عام ٢٠٠٦ بحيث وصلت إلى ٥٪ وذلك مع توقع زيادات إضافية في الأشهر القادمة.
- كان بنك سيليكون فالي يستثمر قدرًا كبيرًا من الأموال المودعة لديه في سندات يحصل منها على فائدة واحد ونصف في المائة، وقد كانت هذه الفائدة مجزية وقت شراء البنك للسندات حيث كان سعر الفائدة السائد في هذا الوقت واحد في المائة فقط.
- وبسبب الإغلاقات التي صاحبت فيروس كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية التي نشبت في فبراير ٢٠٢٢ وارتفاع أسعار الطاقة والشحن والتأمين وعوامل أخرى متعددة، نشأ تضخم عالمي جامح، لجأت البنوك المركزية في غالبية دول

العالم إلى مواجهته برفع أسعار الفائدة المصرفية وقد كان البنك الفيدرالي الأمريكي أكثر هذه البنوك مبالغة في رفع أسعار الفائدة.

- وعندما وصلت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه بنك سيليكون فالي من السندات التي اشتراها اتجهت إدارة البنك إلى بيع هذه السندات بالخسارة، ثم طرح أسهم لتغطية هذه الخسارة، ولكن محاولتها باءت بالفشل.

- وقد وصلت مبيعات بنك سيليكون فالي من السندات إلى نحو واحد وعشرين مليار دولار بخسارة تجاوزت ٢, ٢ مليار دولار.

- أدت هذه التداعيات لدي البنك إلى فزع المودعين والمستثمرين لديه وإلى التدافع على سحب ودائعهم لديه والتي تبلغ نحو ١٧٥ مليار دولار.

- عجز البنك عن تلبية طلبات السحب الكبيرة في عدة أيام قليلة والتي تجاوزت في مجموعها قرابة ٤٢ مليار دولار، حيث أراد المودعون استثمار أموالهم في شراء أذون الخزانة الأمريكية الأخذ فائدتها في الارتفاع.

- أدت هذه التطورات إلى انهيار أسعار أسهم الشركة المالكة للبنك وصار من الضروري غلق البنك ووضعه في عهدة مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية الأمريكية سعياً إلى عدم انتقال التداعيات التي واجهت البنك إلى باقي بنوك الجهاز المصرفي الأمريكية بأكمله.

- وقد سارعت الحكومة الأمريكية على لسان الرئيس الأمريكي إلى تقديم رسالة طمأنه للمودعين لدى البنوك الأمريكية مفادها أن كل المودعين سيحصلون على ودائعهم كاملة.

- بيد أن آثار أزمة بنك سيليكون فالي قد انتقلت إلى بريطانيا التي سارعت بالتدخل لشراء فرع بنك سيليكون فالي من جانب بنك (إتش.إس.بي.سي) الذي استحوذ على فرع سيليكون في المملكة المتحدة وتعهد بالالتزام بضمان حقوق جميع أموال المودعين، وذلك لمنع تكرار انهيار بنوك أخرى .

- وقد أحدث هذا الانهيار للبنك الأمريكي الخوف والقلق في معظم دول العالم من تكرار سيناريو بنك (ليمان براذرز) الأمريكي الذي أعلن عن إفلاسه في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨ بسبب الخسارة التي وقعت في سوق الرهن العقاري عالي المخاطر وكان لإفلاسه تأثيرات سلبية على الكثير من أسواق النقد الدولية حيث كان ليمان رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة، وقد كان للنزوح الجماعي لعملائه والخسائر الفادحة لمحففظته من الأوراق المالية وانخفاض قيمة أصوله بحسب تقارير وكالات التصنيف الائتماني واقتنائه لموجودات أقل سيولة الدور الأكبر في إخفاق البنك في إدارة مخاطره وتعثره عن الوفاء بودائع المودعين ثم انهياره وإفلاسه، وهو الإفلاس الأكبر في تاريخ البنوك الأمريكية، والذي لعب دورًا رئيسيًا في تطور الأزمة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وفي انخفاض الأسواق العالمية.

- وليس بنك سيليكون فالي هو البنك الأمريكي الأول والأخير في قائمة البنوك الأمريكية التي أعلنت إفلاسها، حيث تزامن مع إفلاسه إفلاس بنكين أمريكيين آخرين هما: سيجنتشر، وسيلفر جيت، وبحسب قول المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع، فقد لقي هذا المصير البائس ٥٦١ مصرفًا أمريكيًا منذ عام ٢٠٠١ حتي عام ٢٠٢٢م والذي يعنينا قوله هنا هو الوقوف على عدة حقائق من أهمها:

١- أنه عقب الحرب العالمية الثانية عقدت الأمم المتحدة مؤتمر بريتون وودز الذي أسفر عن توقيع اتفاقية دولية تحوي خططًا من أجل استقرار النظام المالي العالمي وترمي إلى تشجيع التجارة الدولية، وقد تأسس بمقتضاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد اعتمدت هذه الاتفاقية الدولار الأمريكي معيارًا نقديًا دوليًا لكل عملات العالم الورقية بديلًا عن الغطاء الذهبي، وتعهدت أمريكا بتغطية كل دولار تطبعه بما يوازيه ذهبًا، وثبتت قيمة الدولار في مقابل الذهب بما يعادل ٣٥ دولارًا لكل أونصة (أوقية) من الذهب.

- ٢- في عام ١٩٧٤ نقضت أمريكا تعهدها السابق وطبعت الدولار دون أي غطاء ذهبي، وعمّمت سعره في مقابل الذهب، وقد تراجع هذا السعر حتى أصبح يعادل ٢٠٠٠ دولار لكل أوقية من الذهب.
- ٣- في أعقاب الإغلاقات التي أعقبت انتشار فيروس كورونا في فبراير ٢٠٢٠ قامت الحكومة الأمريكية بطباعة تريليونات الدولارات بدون غطاء وأتاحتها للتداول الداخلي والعالمي، ثم وقعت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢ وارتفعت على أثرها أسعار الطاقة والغذاء والتأمين وتكلفة الإنتاج في كافة الدول.
- ٤- وقد كانت النتيجة الحتمية لذلك هي: نشأة تضخم عالمي جامع بداية من عام ٢٠٢١ بدا يتصاعد ووصل إلى ذروته في أمريكا ودول القارة الأوروبية وفي كافة دول العالم قرب نهاية ٢٠٢٢.
- ٥- وعلى مدار أقل من عام ونصف رفع البنك الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار تسع مرات من صفر في المائة إلى خمسة في المائة تحت حجة مواجهة التضخم، مما أوقع البنوك المركزية في غالبية دول العالم تحت ضغط مسايرة الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة لديها بحيث باتت معدلات الفائدة في أغلب دول العالم عند أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٨.

توابع مبالغة الفيدرالي الأمريكي في رفع سعر الفائدة على الدولار:

- لقد كان سلوك الفيدرالي الأمريكي في هذا الشأن بمثابة الزلزال العنيف الذي وقعت على إثره مجموعة من التوابع من أهمها:
- ١- إلقاء شبح الإفلاس الفعلي على بنوك أخرى في العالم حيث انهار بنك كريدي سويس السويسري، وأضطر البنك المركزي السويسري الذي ساهم في صفقة استحواذ يواسي بي على مصرف كريدي سويس، اضطر إلى رفع معدل الفائدة الرئيسية بمقدار نصف نقطة مئوية وصولاً إلى ٥, ١٪، وحذا البنك المركزي النرويجي حذوه بعد دقائق معلناً رفع الفائدة ربع نقطة مئوية وصولاً إلى ٣٪ كما

أعلن بنك إنجلترا المركزي عن رفع الفائدة بمقدار ربع نقطة (٢٥ نقطة أساسي) لتصل إلى ٤,٢٥ وهو أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٨.

٢- انخفاض أسهم دويتشه بنك الألماني في ٢٤/٣/٢٠٢٣ بأكثر من ١٠٪ في التعاملات المبكرة.

٣- وبحسب ما نقلته قناة العربية الإخبارية ونسبته إلى جي بي مورجان في ٢٣/٣/٢٠٢٣ خسرت البنوك الأمريكية الأضعف ودائع تقدر بترليون دولار منذ عام ٢٠٢٢ كما وقعت خسائر قوية لأسهم البنوك الأوروبية، وسط القلق من عدم قدرتها على تحمل زيادات سعر الفائدة المتتالية.

٤- نزوح مبالغ ضخمة من استثمارات الأجانب من الأسواق الناشئة، تعرف بالأموال الساخنة التي يتم استثمارها في الأوراق المالية (السندات وأذون الخزانة الحكومية) إلى السوق الأمريكي الذي ارتفعت فيه الفائدة إلى مستويات قياسية، وقد كان نصيب مصر من هذه الأموال الساخنة النازحة نحو أربعين مليار دولار أمريكي أدى نزوحها إلى خنق الاقتصاد المصري، واضطر البنك المركزي المصري إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع في جهازه المصرفي.

٥- تحول سعر الفائدة من أداة لتشجيع الادخار إلى أداة استثمار رئيسية، فقد رأينا في مصر من يبيع بعض أصوله الرأسمالية الأقل إنتاجية لإيداع أتمانها في بنكي الأهلي ومصر طمعاً في الحصول على فائدة تقدر بـ ٢٥٪ في بدايات عام ٢٠٢٣.

٦- وضع ضغوط على الدول النامية في الاقتراض الأجنبي الذي ارتفعت تكلفة خدمته بما يفوق قدرة الجهاز الإنتاجي فيها على الوفاء بها.

٧- ارتفاع تكلفة خدمة الدين المحلي السيادي والمصرفي بما ينعكس سلباً على الاستثمار والإنتاج وعلى قدرة البنوك على خدمة الودائع لديها، بل وعلى قدرتها في منح الائتمان للمستثمرين بسبب تراجع الاستثمار الخاص ومناخ الخوف السائد بين المستثمرين.

٨- لقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار إلى ارتفاع أسعاره في مواجهة معظم عملات العالم المرتبطة به وإلى فقد الكثير من العملات الوطنية للدول النامية

جزءًا كبير من قيمتها الحقيقية، وانعكس ذلك على ارتفاع الأسعار في أسواق هذه العملات بشكل مفاجئ، بما في ذلك أسعار المستهلك وأسعار الطاقة والمواد الخام، وقد أحدث ذلك ارتباطًا اقتصاديًا في أسواق الكثير من شركات الإنتاج وشركات التطوير العقاري وشركات الاستيراد، نتيجة لنشأة ضغوط تضخمية إضافية فوق التضخم العالمي الراهن.

٩- لقد أدت سياسة البنك الفيدرالي الأمريكي، برفع أسعار الفائدة على الدولار في البنوك الأمريكية لعشر مرات متوالية في أقل من عامين والوصول بها إلى حدود ٥, ٥٪ إلى تعريض الاقتصاد الأمريكي لشبح الركود نتيجة لانخفاض الطلب الكلي الفعال على سلع الإنتاج وعلى سلع الاستهلاك معًا، ونتيجة لضعف الحافز لدي المستثمرين على الاستثمار عن طريق التمويل المصرفي لاستثماراتهم حيث الفائدة المرتفعة، ونتيجة كذلك لقلة الميل الحدي للاستهلاك الآجل الثمن الممول بالتسهيلات المصرفية عن طريق الكمبيالات القابلة للخصم لدى البنوك كل ذلك أدى إلى توقف بعض خطوط الإنتاج وإلى زيادة نسب البطالة وذلك بما أنعكس سلبًا على تقرير الوظائف الأمريكية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤.

وإزاء المخاوف التي سادت البورصات العالمية بشأن أداء الاقتصاد الأمريكي، عقب البيانات المخيبة للآمال بشأن ارتفاع البطالة في الولايات المتحدة، فقد تكرر حدوث يوم الاثنين الأسود الذي ضرب البورصات العالمية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٨٧، حيث منيت البورصات العالمية في ٥/٨/٢٠٢٤ بنزيف من الخسائر والانهيarts، وبحسب ما جاء في العدد ٥٠٢٨٢ من جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦/٨/٢٠٢٤ فقد كانت أفدح هذه الخسائر من نصيب البورصة اليابانية، حيث أنهار مؤشر نيكى ٢٢٥ القياسي للأسهم اليابانية بنسبة ٤٠, ١٢٪ من جراء عمليات بيع مكثفة هزت الأسواق العالمية وسط قلق المستثمرين بشأن حالة الاقتصاد الأمريكي، كما هبط مؤشر توبكس الأوسع نطاقًا في السوق بنسبة ١٢٪ مع تزايد عمليات البيع، وكان مؤشر نيكى ٢٢٥ قد تراجع بنسبته ٥٪ يوم ٢/٨/٢٠٢٤، مما جعله أسوأ انخفاض على الإطلاق حيث فاق

في نسبة انخفاض يوم الاثنين الأسود ٢٠ أكتوبر ١٩٧٨ الذي كانت نسبته ٩, ١٤ وتقدر قيمة الخسائر التي منيت بها الأسهم اليابانية في الفترة من ٨/٢ حتي ٨/٥ / ٢٠٢٤ بما يتجاوز مقداره ٥٧٠ خمسمائة وسبعين مليار دولار.

وقد تصدرت شركتا أبل وإنفيديا الأمريكيتان موجة بيع لأسهم قطاع التكنولوجيا في ٨/٥ / ٢٠٢٤ مع قرار شركة بير كاشاير هاثاواي خفض حصتها في أبل المصنعة لهواتف الأيفون.

وتراجعت الأسهم عالية الأداء لشركات ألفابت المطورة لخدمات جوجل وأمازون، وميتا بلا تفورمز، ومايكروسوفت، وتسلا ٢, ١٢٪ في تداولات ما قبل افتتاح السوق، وسط توقعات أن تصل خسائر أسهم الشركات السبع الكبرى إلى ما يقرب من تريليون دولار من القيمة السوقية المجمعة للشركات.

وفي الولايات المتحدة وفي ظل التوقعات القائمة بشأن التداول في وول ستريت أنخفض مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ في وقت مبكر من يوم ٨/٥ / ٢٠٢٤ بنسبة ٤, ٢٪. وتراجع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة ٦, ٢٪، وكانت الضربة لأسواق المال العالمية قد بدأت بشكل جدي يوم ٨/٥ / ٢٠٢٤ بعد أن أثارت البيانات الأضعف من المتوقع بشأن الوظائف في الولايات المتحدة مخاوف من أن أسعار الفائدة المرتفعة قد تدفع الاقتصاد الأمريكي إلى الركود.

وهكذا نجد أنفسنا على إثر إعلان الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة أو تثبيته أو تخفيضه وعلى إثر الإعلان عن مؤشرات الاقتصاد الأمريكي ومؤشر ارتفاع أو انخفاض عدد الوظائف أمام قلق متزايد ومخاوف متسارعة من قيام الولايات المتحدة بتصدير أزمتها الاقتصادية وعواقب الركود الاقتصادي المحتمل أو المتوقع لديها، إلي خارج حدودها، غير عابئة بأية أضرار تلحق بالغير، كما اعتادت على ذلك في الكثير من الأزمات، وعلى الأخص منها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وأزمة البنوك الأمريكية المعروفة بأزمة وادي السيليكون وأزمات انخفاض عدد الوظائف الأمريكية وغيرها والخلاصة:

فإن توابع وتداعيات مبالغة الفيدرالي الأمريكي في رفع سعر الفائدة على الدولار كما أدت في بدايتها إلى تقلبات وهزات عنيفة على عملات واقتصادات الدول النامية فقد بدأت في إحداث ترنحات وتقلبات أشد عنفًا في أسواق المال العالمية.

أسئلة تبحث عن إجابات:

تشور لدينا إزاء هذه التداعيات المقلقة على أسعار الأسهم وخسائر الأسواق المالية العالمية مجموعة من التساؤلات التي نقف حائرين أمام الإجابة عليها ومنها:

- هل الاقتصاد الأمريكي بالفعل معرض للركود؟
- هل يمكن تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها المتركمة؟
- ألا يدرك البنك الفيدرالي الأمريكي مخاطر التوسع في طبع الدولار بدون غطاء؟
- هل يعقل إفلاس أكثر من بنك أمريكي للأسباب الواهية التي تم الإعلان عنها؟
- هل يوجد بالفعل تضخم جامح في الأسواق الأمريكية يستوجب الأسلوب الذي تدخل به الفيدرالي الأمريكي لعلاج برفع أسعار الفائدة لعشر مرات متواليات وبما يقارب الأربعة في المائة؟
- هل يمكن أن تكون كل هذه التداعيات مجرد فصول لمسرحية مفتعلة لاستيلاء أمريكا على استثمارات الدول الأخرى لديها، بإحداث انهيار مفتعل للأسعار السوقية للأسهم لإرغام المستثمرين على بيعها، ثم شراء الأمريكيين لها بأقل الأسعار السوقية الممكنة؟
- لعل الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها تشكل بعض الأسباب المعززة لمسار الكثير من الدول نحو الاستغناء التدريجي عن الدولار في تسوية مدفوعات التجارة الدولية وفي تكوين الاحتياطيات النقدية الدولية.

المؤشر الثالث على انتهاء العمل باتفاق البترو دولار لعام ١٩٧٤ :

إسراف الولايات المتحدة في استخدام الدولار سلاحًا سياسيًا واقتصاديًا فيما تفرضه على الدول من عقوبات اقتصادية مؤدية إلى تجميد الأرصدة والأصول الدولارية

المملوكة للدول المستهدفة بالعقوبات، والمستثمرة في السوق الأمريكية، والتي يفترض أن تحظى وفقاً للقواعد والأعراف الدولية بالأمان المطلق ضد المخاطر غير الاقتصادية. ويكشف استخدام الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها للدولار كسلاح في فرض العقوبات الاقتصادية عن خطأ فادح في السياسات النقدية الدولية، فإن الدولار باعتباره المقياس أو المعيار العالمي الذي تقيّم به كافة العملات الدولية والذي يعد قاعدة للمدفوعات الآجلة في الأسواق التجارية العالمية، يجب ألا يرتبط بأي غرض سياسي آخر يخرج به عن اعتباره مقياساً عادلاً للقيمة، شأنه في ذلك شأن المتر والكيلو متر والكيلو جرام و سائر المقاييس والموازين التي يجب أن تكون منضبطة في ذاتها، لا تفسدها أغراض استخداماتها ولا تخرجها عن حيادها في تقدير القيمة.

وقد جاء التوجيه القرآني الكريم بضرورة الانضباط المطلق في المقاييس والمكاييل والموازين باعتبارها وسائل ضرورية في عملية التبادل، وذلك لما يؤدي إليه تفاوتها من ظلم وغبن بين، بين المتعاملين بها في الأسواق، وقد اعتبر القرآن الكريم استعمال المتر كمعيار ومقياس للأطوال بطول ١١٠ سم في أحد الأسواق، وبطول ٩٠ سم في سوق آخر أو استعمال الطول الأول في عمليات الشراء والطول الثاني في عمليات البيع، وهكذا الحال في المكاييل والموازين، اعتبر القرآن الكريم هذا السلوك تطفيفاً وبخساً، وتوعّد فاعله بأشد أنواع العقوبات والخسران في الدنيا والآخرة، قال تعالى ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝ الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوَّزَوْهُم مِّثْرًا مِّنْهُ يَخْسِرُونَ ۝﴾^(١).

والقياس الجليّ في الدولار يدل على أن استخدامه وفقاً لقواعد السياسات النقدية والمالية الدولية تارة مع الدول الصديقة وتجميده، ومنع استخدامه وفقاً لهذه السياسات تارة أخرى مع الدول غير الصديقة، إنما هو نوع من التطفيف والغبن وجحد الحقوق وربط معايير القيمة والحق بأغراض غير مشروعة.

وفي العادة فإن الولايات المتحدة تستغل نفوذها كأكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة وأكبر مالك لحقوق السحب الخاصة وأكبر مساهم في ميزانية صندوق النقد

(١) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة المطففين.

الدولي، وأكبر شريك تجاري لدول القارة الأوربية، تستغل نفوذها في تجنيد الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وشركائها الدوليين في فرض العقوبات الاقتصادية على الدول المستهدفة بهذه العقوبات وتضم قائمة الدول التي تفرض عليها الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية بقرارات دولية نحو ١٤ أربعة عشر دولة، أما الاتحاد الأوروبي فيفرض عقوبات اقتصادية على نحو خمس وثلاثين دولة، أما قائمة الولايات المتحدة فتضم نحو ثمان وثلاثين دولة ومن أبرز الدول التي تفرض عليها العقوبات الاقتصادية في الوقت الراهن: إيران، سوريا، ليبيا، العراق، السودان، وكوبا، وفنزويلا، ومالي، وتأتي روسيا في قائمة الدول الأحدث في فرض هذه العقوبات وفيما يلي نماذج من هذه العقوبات:

العقوبات على إيران: تعرضت إيران خلال العقود الثلاثة الماضية للعقوبات التالية:

- عقوبات مالية وتمثل في تجميد الأموال الإيرانية لدى الدول والبنوك الأمريكية والأجنبية وبلغ إجمالي هذه الأموال نحو مائة وعشرين مليار دولار.
- مقاطعة اقتصادية تتمثل في مقاطعة الكثير من دول المجتمع الدولي الموالية لأمريكا لإيران تجاريًا، خاصة مقاطعة النفط الإيراني.
- حصار اقتصادي من خلال منع الشركات الدولية من الاستثمار في إيران ومعاقبة الشركة المخالفة لهذا الحصار ومنع وصول أي تكنولوجيا حديثة لإيران تحت دعوى إمكان استخدامها في النواحي العسكرية.
- الحصار على العراق:** وهو الذي نتج عن قرار الأمم المتحدة رقم ٦٦١ الصادر في ٦ أغسطس ١٩٩٠ عقب الغزو العراقي لدولة الكويت والذي كان يهدف إلى إرغام العراق على الانسحاب الفوري من الكويت، والذي كان له تأثير بالغ على انهيار البنية التحتية لاقتصاد العراق الزراعي والصناعي والتجاري وأسهم إسهامًا كبيرًا في انهيار الطبقة الوسطى من المجتمع العراقي وفي تفاقم وتضاعف وتيرة الطائفية والعرقية، وفي تهيئة المجتمع العراقي لتقبل الغزو الأمريكي للعراق والإطاحة بنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين عام ٢٠٠٣، هذا الغزو

الذي أحدث دمارًا شاملاً لدولة كانت قوية مستقرة، وتحولاً خطيراً نحو تفتيت الهوية الوطنية إلى عدة هويات طائفية وعرقية وإرهاباً أمنياً وصراعات سياسية بين طوائف الوطن الواحد.

العقوبات الاقتصادية على روسيا: فرضت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا واليابان، على إثر نشوب الحرب الروسية الأوكرانية، وموت المعارض الروسي البارز إليكس نافالني أثناء احتجازه في السجون الروسية، مجموعة ضخمة من العقوبات على الاقتصاد الروسي وعلى الشركات والأشخاص الداعمين للدولة الروسية، وقد كان هذه العقوبات تهدف إلى:

- تقويض الأموال الروسية.
- تجميد احتياطات روسيا من العملات الأجنبية والتي تقدر بنحو ٣٥٠ مليار دولار.
- تجميد أصول البنوك الروسية.
- استبعاد البنوك الروسية من استعمال خدمة التحويل السريع للأموال (سويفت).
- حظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى روسيا.
- حظر استيراد الذهب والماس والنفط والغاز من روسيا.
- حظر الرحلات الجوية من روسيا.
- فرض سعرًا أقصى لبرميل النفط الخام الروسي.
- توقف نشاط مئات الشركات الكبرى عن بيع وتصنيع سلع وبضائع في روسيا.

التداعيات العالمية للعقوبات الاقتصادية على روسيا:

لما كانت روسيا تعتبر نفسها إحدى القوي العالمية العظمى عسكرياً واقتصادياً وتقنياً، فإنه لم ترسخ للعقوبات الأمريكية عليها، كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى التي أشرنا إليها فيما سبق وإنما استخدمت هي الأخرى نفس سلاح العقوبات ضد الدول المشاركة في العقوبات عليها ومن أبرز العقوبات الروسية ما يلي:

- حجب جانب كبير من إمدادات الغاز والنفط الروسي عن دول القارة الأوروبية.

- تقييد صادرات المنتجات الغذائية والقمح والذرة والأسمدة والمواد الأولية إلى الدول المعادية.
- تجميد أرصدة ونشاط الشركات الأمريكية والأوروبية العاملة في روسيا.
- استحداث نظام (مير) الخاص بالتعاملات المالية بديلاً عن نظامي ماستر كارد و فيزا.
- استحداث نظام SBFC الخاص بالتحويل السريع للأموال بديلاً عن نظام Swift.
- اشتراط دفع ثمن الغاز الروسي بالروبل وليس بالدولار أو باليورو، ومنع تصديره للدول التي ترفض دفع ثمنه بالروبل.

التداعيات العالمية للعقوبات المتبادلة بين أمريكا وروسيا:

لقد أحدثت العقوبات الاقتصادية المتبادلة بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب وبين روسيا من جانب آخر جملة من التداعيات الاقتصادية العالمية التي انعكست بآثارها السلبية لا على الطرفين فقط وإنما على كل دول العالم التي لا ناقة لها ولا جمل في الصراعات الجيوسياسية بين الطرفين، من أهمها:

- ١ - إثارة المخاوف والظنون لدى كافة الدول المستثمرة لأصولها واحتياطياتها النقدية في السوق المالية الأورو أمريكية حول إمكانية استرداد هذه الأموال وقت حاجتها، بعد أن رأت رأي العين شمول العقوبات الأورو أمريكية الاقتصادية تجميد أرصدة الدول المستهدفة والتهديد بمصادرتها لأسباب سياسية غير اقتصادية، وبعد أن تحققت من أن الولايات المتحدة وحلفاءها لن تعدم الذرائع والأسباب لفرض هذه العقوبات، ولن تعدم القدرة على إصدار قرارات من الأمم المتحدة لشرعة هذه العقوبات، فحقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية وحماية الأقليات ومنع امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الأسباب، عباءات تتدثر بها الولايات المتحدة لفرض العقوبات الاقتصادية علي الدول والكيانات والأفراد المارقين عن طاعتها.

٢- ألقت هذه العقوبات ظلالاً قاتمة السواد على نظريات التجارة الحرة وعلى دور منظمة التجارة العالمية، وعلى أكذوبة العولمة الاقتصادية، وذلك بمخالفتها للشرعية الدولية في أسبابها وأهدافها ونطاقها، وبما خلقت من ظواهر اقتصادية جديدة تؤذن بمولد اقتصاد عالمي جديد، يخطر فيه العالم في أحضان تكتلات اقتصادية لا تحكمها قواعد السوق أو المنافسة الاحتكارية، وإنما يحكمها تشابك وتبادل المصالح والكف عن الضغط على الشركاء وانعدام سياسات الصراع وفرض الهيمنة على الغير.

٣- ارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية (النفط والغاز الطبيعي) حيث توقف أو أنخفض الإمداد الروسي بهما إلى دول أوروبا، وذلك بما يترتب عليه عدة نتائج من أهمها: - توقف بعض خطوط الإنتاج في المصانع الأوروبية وارتفاع التكلفة الفعلية لمنتجات الخطوط التي لم تتوقف نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية الروسية بعد حظر تصديرها إلى أوروبا.

- ارتفاع تكلفة الشحن البحري والجوي إلى كل أنحاء العالم نتيجة للاضطراب الشديد في سلاسل الإمداد العالمية، وذلك بما أدى إلى ارتفاع أسعار المستهلك في جميع الأسواق العالمية.

٤- مطاردة شبح الركود الاقتصادي لاقتصادات الكثير من الدول النامية نتيجة لما يأتي:

- هروب رؤوس الأموال الساخنة من أسواقها خوفاً من انخفاض قيمة العملة الوطنية.

- انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

- توجيه عشرات المليارات من ميزانياتها العامة لدعم أسعار المستهلك ورعاية الطبقات الاجتماعية الأكثر احتياجاً.

٥- مطاردة شبح التضخم المستورد لاقتصادات الكثير من الدول النامية نتيجة لما يأتي:

- الارتفاع المضطرد في أسعار الطاقة والغذاء والمواد الأولية المستوردة.

- انخفاض أسعار صرف العملات الوطنية لهذه الدول.
- توقف عملية الإنتاج في الكثير من المشروعات الإنتاجية نتيجة لارتفاع أسعار مواد الإنتاج وعجز الموازنة العامة عن تدبير العملة الصعبة للواردات، وارتفاع تكلفة خدمة القروض العامة الأجنبية.
- ٦- زرع حالة الخوف وانعدام الثقة بين دول الاقتصادات الكبرى وخاصة بين روسيا والصين وبين الغرب الأمريكي والأوروبي، حيث يتخوف ويتربص كل طرف أن يفرض عليه الآخر عقوبات أو حصار اقتصادي، وحيث لن يثق أي طرف في تعهدات الآخر.
- ومن المنطقي جداً أن تسري هذه الحالة من انعدام الثقة والشعور بالأمان في العلاقات الاقتصادية بين الدول الكبرى والدول النامية، حيث تقف الدول النامية في موقف الباحث والمتسائل عن الدولة المستهدفة مستقبلاً بالعقوبات الاقتصادية المدمرة لاقتصادها، والهادفة إلى إزلالها وتركيعها.
- ٧- سعى الكثير من دول الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى تكوين كتلت اقتصادية وتجارية دولية وإقليمية لخلق نظام نقدي ومالي ودولي متعدد الأقطاب يسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة لأعضائه ويتجنب السياسات الانتقائية المبنية على ازدواجية المعايير وإخضاع العلاقات الاقتصادية والتجارية والدولية للعلاقات السياسية والأمنية ويهدف إلى خلق قطبية متعددة تعيد التوازن للنظام النقدي والمالي والعالمي بدلاً من النظام الأحادي القطبية الذي يسرف في استخدام الدولار سلاحاً اقتصادياً لا يقل خطراً عن السلاح النووي.

وأخردعوانا أن الحمد رب العالمين

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

فهرس الموضوعات	
الصفحة	الموضوع
١	المبحث الأول: بريكس (الاسم والنشأة والتطور وعضوية مصر)
١	تكتل (تجمع) بريكس (التطور)
٢	ماذا يعنى تفكيك ارتباط الدول بالدولار الأمريكى
٣	بريكس بلس
٤	مصر وتجمع البريكس
٧	موقع تجمع البريكس من التكتلات الاقتصادية الدولية:
٩	آليات البريكس بلس في تحقيق الأهداف:
١١	المبحث الثاني: بريكس بلس (الطبيعة القانونية)
١١	الطبيعة الاقتصادية لتكتل البريكس بلس
١٣	رؤية الدراسة الماثلة لطبيعة البريكس بلس
١٤	مخاطر وتداعيات عضوية مصر في بريكس بلس
١٦	المبحث الثالث : بريكس بلس والطريق إلى اقتصاد عالمى جديد
١٦	دوافع البحث عن اقتصاد دولى متعدد الأقطاب
١٧	تعدد الدعوة إلى اقتصاد دولى متعدد الأقطاب
١٩	المطلب الأول : ماهية النظام الاقتصادي الدولي وعناصره
١٩	تمهيد
١٩	ماهية النظام الاقتصادي الدولي
١٩	مفهوم نظام النقد الدولي
٢٠	مفهوم الصرف ومحدداته

الصفحة	الموضوع
٢٠	المبادئ الرئيسية في قاعدة الذهب
٢٠	مفهوم سعر الصرف
٢١	العوامل المحددة لقيمة أي عملة
٢٢	المطلب الثاني : المراحل التاريخية لتطور أسعار الصرف
٢٢	الطور الأول : تطور سعر الصرف والانحياز التدريجي لنظام النقد الدولي
٢٢	١ - الطور الثاني لنظام النقد الدولي : نظام حرية الصرف (١٩٣١ - ١٩٤٥)
٢٣	٢ - الطور الثالث : مؤتمر بريتون وودز وإنشاء صندوق الدولي :
٢٤	أهداف الصندوق
٢٥	حصص مساهمة الدول في رأس مال الصندوق
٢٥	أهمية حجم الحصص
٢٦	القاعدة النقدية بعد بريتون وودز (قاعدة الدولار)
٢٦	نتائج إحلال قاعدة الدولار محل قاعدة الذهب
٢٧	مخاطر قاعدة الدولار على دول العالم
٢٩	المطلب الثالث : عوامل تصدع النظام النقدي الدولي
٣٢	فقد الدولار لدوره كعملة رائدة في تمويل السيولة الدولية :
٣٣	حقوق السحب الخاصة كوسيلة مساندة للدولار لزيادة السيولة الدولية :
٣٤	ماهية حقوق السحب الخاصة
٣٤	الحجم الأوّلي لحقوق السحب الخاصة

الصفحة	الموضوع
٣٤	تعديل سعر الوحدة
٣٥	الغاية من خلق حقوق السحب الخاصة
٣٥	طريقة تحويل حقوق السحب الخاصة إلى عملات قابلة للتحويل
٣٦	الطبيعة المالية الخاصة لحقوق السحب الخاصة
٣٧	تقييم حقوق السحب الخاصة
٣٧	الجوانب (التداعيات) السلبية لحقوق السحب الخاصة على النظام النقدي الدولي
٣٩	المطلب الرابع : دواعي ومقتضيات إقامة نظام اقتصادي دولي جديد
٤٣	المبحث الرابع : أبعاد دعوة بريكس بلس إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب
٤٣	شكل وأهداف النظام المتعدد الأقطاب
٤٤	الأبعاد الرئيسية للدعوة إلى إقامة نظام نقدي عالمي متعدد الأقطاب
٤٤	أولاً: التحرر من هيمنة الدولار الأمريكي
٤٥	الدولار عبر ثمانية عقود
٤٥	نشأة وزيادة معدلات التضخم العالمي الزاحف
٤٦	من أهم أسباب تحول الدولار الأمريكي إلى مصدر خطر على الاقتصاد العالمي
٤٩	الدولار منذ العام ١٩٧٣ وحتى جائحة كوفيد (مارس ٢٠٢٠)
٤٩	ثلاثة مؤشرات تصب في تعزيز مسار الاستغناء الدولي التدريجي عن الدولار
٤٩	المؤشر الأول: انتهاء مدة نفاذ ترتيبات الاتفاق

الموضوع	الصفحة
المؤشر الثاني على انتهاء العمل باتفاق البترودولار لعام ١٩٧٤	٥٢
السعر التوازني للفائدة	٥٦
الخلاصة	٥٦
النتائج غير المرغوبة للمبالغة في رفع أسعار الفائدة	٥٧
توابع مبالغة الفيدرالي الأمريكي في رفع سعر الفائدة على الدولار	٦٠
أسئلة تبحث عن إجابات	٦٤
المؤشر الثالث على انتهاء العمل باتفاق البترودولار لعام ١٩٧٤	٦٤
التداعيات العالمية للعقوبات الاقتصادية على روسيا	٦٧
التداعيات العالمية للعقوبات المتبادلة بين أمريكا وروسيا	٦٨
فهرس الموضوعات	٧٤